الأمم المتحدة
لبنان

CF
إطار التعاون | لبنان
LEBANON | COOPERATION FRAMEWORK

الأمم المتحدة في لبنان
تقرير النتائج السنوي لعام 2023

الأمم المتحدة
لبنان

CF
إطار التعاون لبنان
LEBANON | COOPERATION FRAMEWORK

الأمم المتحدة في لبنان
تقرير النتائج السنوي
لعام 2023

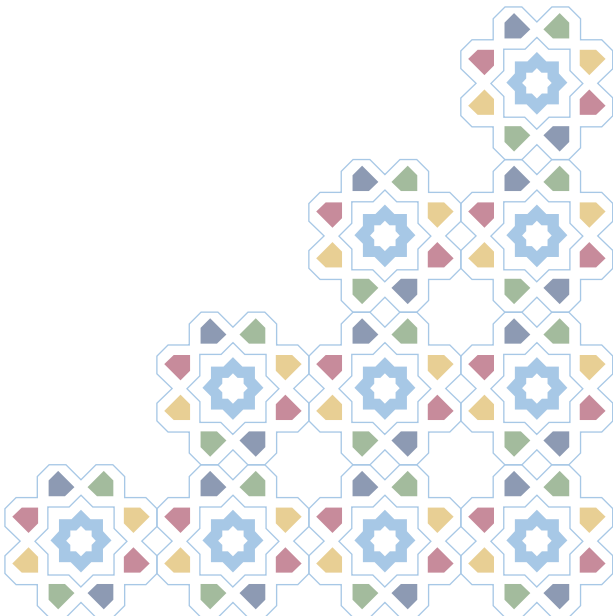

تمهيد المنسق المقيم

عمران ريزا، المنسق المقيم للأمم المتحدة في لبنان، يتفاعل مع الموظفين في زيارة ميدانية إلى محطة البحصاص لمعالجة المياه والصرف الصحي في طرابلس بشمال لبنان، مسلطاً الضوء على جهود الأمم المتحدة لتوفير مياه نظيفة وصالحة للشرب للمجتمعات المحلية. 2023

في عام 2023، ظل لبنان يرزح تحت ثقل أزمات متعدِّدة. وأدّى التراجع الاقتصادي المتواصل وعدم إحراز تقدُّم نحو الإصلاحات الحاسمة إلى ازدياد الفقر وارتفاع مستويات الضعف. ونتيجة للجمود السياسي، تضطلع حكومة مؤقتة ذات سلطات محدودة بتصريف الأعمال منذ تشرين الأول/أكتوبر 2022. وقد تأجلت الانتخابات البلدية. ويشهد مجلس النواب جموداً لم تنته فصوله بعد، فالمحاولات الاثنتي عشرة لانتخاب رئيس للجمهورية وملء الفراغ الرئاسي المديد باءت كلها بالفشل. وتتفاقم الحالة الراهنة بسبب الوضع المتوتر في جنوب لبنان الذي أدّى إلى تفاقم عدم اليقين في البلد.

وفي ظل هذه الأوقات العصيبة، تبقى الأمم المتحدة ملتزمة بدعم لبنان في العديد من المجالات ذات الأولوية. ففي عام 2023، دخل إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة («إطار التعاون») بين الأمم المتحدة وحكومة لبنان حيّز التنفيذ. والإطار هو دليل الأمم المتحدة للعمل الإنمائي القُطري ويتماشى مع أولويات البلد الفعلية. وفي العام ذاته، وبدعم سخي من الجهات المانحة وشركائنا من المجتمع المدني، أنفقت الأمم المتحدة زهاء 885 مليون دولار بموجب إطار التعاون لمساعدة الناس في لبنان على مواجهة الأزمة المتعدِّدة الجوانب التي عصفت بالبلد.

وأثّرت مبادرات الأمم المتحدة تأثيراً كبيراً على حياة الآلاف في لبنان، مما ساهم في تحسُّن ملحوظ على صعيد مختلف القطاعات. ويعرض هذا التقرير التزام الأمم المتحدة بالتصدّي للتحدّيات التي يواجهها لبنان ويتضمَّن تفاصيل النتائج الفورية التي حقَّقتها الأمم المتحدة في لبنان في عام 2023، وتقارير عن التقدُّم المُحرَز نحو تحقيق الأولويات الطويلة الأجل المبيَّنة في إطار التعاون.

وتحسَّنت ظروف التلاميذ جراء دعم الأمم المتحدة وإتاحتها الأموال اللازمة لتجديد 26 مدرسة وتزويدها بالطاقة الشمسية. ودعمت الأمم المتحدة توفير خدمات الرعاية الصحية، فتمّت الاستجابة إلى احتياجات الرعاية الصحية لما يزيد عن 1,500,000 شخص بصورة أفضل. وتمكّنت أكثر من 1,300 منشأة صغيرة ومتوسطة الحجم وتعاونيات من تعزيز قدرتها الإنتاجية، وشمولها الجنساني، وممارساتها التجارية، ونفاذها إلى الأسواق. كذلك، أحدث الدعم الذي قدَّمته الأمم المتحدة تغييراً بيئياً إيجابياً بتيسيره تركيب أكثر من 10 ميغاواط من الطاقة الشمسية واستصلاح حوالي 2,200 هكتار من الغابات المتدهورة، ما يعادل أكثر من 1,500 ملعب لكرة القدم.

وضماناً لاستدامة هذه التغييرات الإيجابية، من الضروري إسنادها بإصلاحات تهدف إلى تعزيز الاستقرار في المجالات الرئيسية. ومن شأن هذا النَّهج أن يضمن ديمومة الجهود المبذولة لإعادة لبنان إلى المسار المؤدّي إلى الانتعاش الاقتصادي، وضمان إحراز تقدُّم ملموس نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

والأمم المتحدة تلتزم بأن تكون شريكاً للبنان، وهي على استعداد لاستخدام كل ما يتوفَّر لها من قدرات وموارد لدعم الحكومة في توجيه لبنان إلى طريق التغيير التحويلي.

عمران ريزا

المنسق المقيم للأمم المتحدة في لبنان

فريق الأمم المتحدة القُطري

OCHA

IOM UN MIGRATION

International Labour Organization

Food and Agriculture Organization of the United Nations

UNITED NATIONS ESCWA

Shared Prosperity Dignified Life

UNESCO United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization

UNEP

UNDP

UNITED NATIONS HUMAN RIGHTS OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER

UN WOMEN United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women

unicef

UNIC Beirut

UNHCR The UN Refugee Agency

UN HABITAT

UNFPA

UNOPS

UNODC United Nations Office on Drugs and Crime

UNIFIL

UNIDO UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION

World Health Organization

WFP

UN VOLUNTEERS

UNTSO

UNSCOL

unrwa الأونروا

الشركاء الرئيسيون لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في لبنان

المؤسسات الحكومية والعامة

إدارة الإحصاء المركزي، مجلس الخدمة المدنية، مجلس القضاء الأعلى، الجيش اللبناني، مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية، وزارة التربية والتعليم العالي، وزارة الزراعة، وزارة الثقافة، وزارة البيئة، وزارة الطاقة والمياه، وزارة الداخلية والبلديات، وزارة الصناعة، وزارة العدل، وزارة العمل، وزارة الصحة، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الإعلام، البلديات واتحاد البلديات، الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، المؤسسة الوطنية للاستخدام، الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، الشبكة الوطنية للرعاية الصحية الأولية، مراكز التنمية الاجتماعية، مؤسسات المياه، شرطة البلديات، مكاتب المحافظين، مكتب المبلّغين عن المخالفات، قوى الأمن الداخلي، الدفاع المدني.

المنظمات غير الحكومية والمؤسسات

منظمة أبعاد (مركز الموارد للمساواة بين الجنسين)، وكالة السبتيين الدولية للتنمية والإغاثة (ADRA)، جمعية عكارنا، منظمة المجموعة (Al Majmouaa)، جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت، جمعية التأهيل الإنساني ومكافحة الأمية :«ألفا» (Alpha)، مؤسسة عامل (AMEL)، المنظمة الأمريكية لمساعدة اللاجئين في الشرق الأدنى (أنيرا)، منظمة «أند» (AND)، مركز الموارد العربية للفنون الشعبية «الجنى» (ARCPA)، رابطة كاريتاس لبنان، جمعية التنمية للناس والطبيعة (DPNA)، جمعية منتدى المعوقين (FoH)، جمعية حماية (Himaya)، منظمة كفى عنف واستغلال (كفى)، المجلس الإنمائي للإغاثة (Leb Relief)، الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة (LECORVAW)، منظمة «تجربة-لي» (LEE Experience)، الجمعية اللبنانية للدراسات والتدريب، جمعية التحريج في لبنان، الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً (LUPD)، جمعية مدى، مؤسسة مخزومي، لجنة مينونايت المركزية (MCC)، جمعية الحركة الاجتماعية، جمعية نبع (Naba'a)، جمعية نبض للتنمية (NABAD)، المركز الوطني للتنمية والتأهيل (NRDC)، جمعية نُساند، جمعية رعاية اليتيم (OWS)، مركز «ريستارت» لتأهيل ضحايا التعذيب والعنف (ريستارت لبنان)، مؤسسة رينيه معوض (RMF)، منظمة سوا للتنمية والإغاثة (SAWA)، جمعية «شيلد» (جمعية التدخل الاجتماعي والإنساني والاقتصادي من أجل التنمية المحلية) (SHEILD)، جمعية دعم سكن الشباب (Shift)، جمعية العناية الصحية (SIDC)، جمعية الاتحاد من أجل حماية الأحداث في لبنان (UPEL)، جمعية الشبيبة للمكفوفين (YAB)، مركز سرطان الأطفال (CCCL)، جمعية الشبان المسيحية (YMCA).

المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدولية

منظمة العمل لمكافحة الجوع - إسبانيا (ACF)، رابطة المتطوعين للخدمة الدولية (AVSI)، وكالة المساعدة في مجال التعاون التقني والتنمية (ACTED)، منظمة بلا حدود (Borderless)، منظمة «كير» الدولية (CARE)، منظمة «كونسورن» (CONCERN)، المجلس الدنماركي للاجئين (DRC)، جمعية «فيستا» للتربية المختصّة (الخطوة الأولى معاً) (FISTA)، مجموعة المتطوعين المدنيين (GVC)، الهيئة الطبية الدولية (IMC)، منظمة المعونة الإنسانية «إنترسوس» (Intersos)، الجمعية المسيحية الأرثوذكسية الدولية لأعمال الخير الإنسانية في لبنان (IOCC Lebanon)، لجنة الإنقاذ الدولية (IRC)، منظمة «ميدير» (MEDAIR)، جمعية الرحمة للإغاثة والتنمية - الولايات المتحدة الأمريكية (Mercy USA)، المجلس النرويجي للاجئين (NRC)، منظمة الإغاثة الأولية الدولية (PU-AMI)، المنظمة الدولية للإغاثة (RI)، جمعية «الحق في اللعب» (Right to Play)، الجمعية الطبية السورية الأمريكية «سامز» (SAMS)، المنظمة الدولية لإنقاذ الطفولة (SCI)، مؤسسة «طابيثا-دوركاس» (Tabitha-Dorcas)، مؤسسة أرض الإنسان - إيطاليا (TdH-It)، مؤسسة أرض الإنسان - لبنان (TdH-L)، منظمة أطفال الحرب الهولندية (WCH)، منظمة تعليم العالم (World Learning)، المنظمة الدولية للرؤية العالمية (WVI)، منظمة الإنسانية والاندماج (HI)، منظمة التضامن الدولية (SI).

جمعيات القطاع الخاص

الجمعية اللبنانية للتوليد والأمراض النسائية، نقابة الاختصاصيين في العمل الاجتماعي في لبنان، نقابة القابلات القانونيات في لبنان، جمعية الصناعيين اللبنانيين، الاتحاد العمالي العام في لبنان، نقابة المحامين في بيروت، الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدَمين في لبنان.

المؤسسات المالية الدولية

صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، مؤسسة التمويل الدولية.

الجهات المانحة

أستراليا

النمسا

بلجيكا

كندا

الصين

كرواتيا

الدانمرك

الاتحاد الأوروبي

فنلندا

فرنسا

ألمانيا

أيرلندا

إيطاليا

اليابان

الكويت

لبنان

لكسمبرغ

مالطة

موناكو

هولندا

النرويج

قطر

جمهورية كوريا

إسبانيا

السويد

سويسرا

المملكة المتحدة

الولايات المتحدة الأمريكية

غيرها من الدول

المحتويات

تمهيد المنسق المقيم 2

فريق الأمم المتحدة القُطري 3

الشركاء الرئيسيون لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في لبنان 4

1. التطوّرات الرئيسية التي شهدها البلد والمنطقة 8

2. دعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لأولويات التنمية الوطنية عبر إطار التعاون 12

ألف. أولويات إطار التعاون ونتائجه ونواتجه المنشودة 12

الناس 12

الازدهار 20

السلام والحوكمة 26

الكوكب 32

باء. دعم الشراكات 37

جيم. الاستعراض المالي العام 38

3. آفاق المستقبل 46

قائمة الأشكال 47

الحواشي 48

المرفق 1. نتائج مؤشر الإنفاق والنواتج/المخرجات لعام 2023

المرفق 2. النتائج الإنسانية لعام 2023

1

التطوّرات الرئيسية التي شهدها البلد والمنطقة

1. التطوّرات الرئيسية التي شهدها البلد والمنطقة

يقاسي سكان لبنان أجمعين، ولا سيّما أكثرهم تعرُّضاً للمخاطر، شظف العيش في ظل الأزمات المتعدِّدة والمتفاقمة. ويتأتى عن ارتفاع معدلات التضخم والفقر معاناة إنسانية كبيرة. فتراجع النشاط الاقتصادي وما ينتج عنه من انخفاض في الإيرادات الضريبية يصعّب على الحكومة الاستجابة للقضايا السياسية والاجتماعية والبيئية، مما يزيد من خطر النزاعات وعدم الاستقرار.

وتنهش بلبنان أزمة اقتصادية يرجَّح أن تكون واحدة من أسوأ ثلاث أزمات اقتصادية يواجهها العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر. ومن المتوقع أن تطول الأزمة، ولا سيّما في غياب خطة شاملة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي أو خطة متكاملة للتنمية المستدامة.

ومنذ 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023، ازداد الوضع غير المستقر في البلد تعقيداً جراء الأعمال العدائية على طول الخط الأزرق. وتكرُّر تبادل إطلاق النار بين حزب الله وغيره من الجهات المسلحة غير التابعة للدولة وإسرائيل، وتصاعد تدريجياً من حيث نطاق المناطق المستهدفة وحدته. ويواصل حزب الله وإسرائيل يومياً تبادل إطلاق النار، وهو ما يشكِّل أخطر خرق لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1701 منذ اتخاذه في عام 2006. وبحلول نهاية عام 2023، أسفر العنف عن وقوع ما لا يقل عن 21 ضحية في صفوف المدنيين ونزوح ما يقرب 75,000 شخص. وارتفعت هذه الأعداد في عام 2024. وعطّل العنف الحياة وسُبُل العيش، وتسبَّب في تدمير جزء كبير من البنية التحتية المدنية في لبنان. وتعكف الأمم المتحدة على العمل بصورة مكثفة لتهدئة الوضع وتيسير وقف الأعمال العدائية بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن رقم 1701.

حقول مصنع الخيرات للصناعات الغذائية - سهل البقاع، لبنان. © منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية/كلوي خوري، 2023.

واستمر المأزق السياسي في خلفية هذا النزاع القائم. ويظل منصب رئيس الجمهورية شاغراً منذ انتهاء ولاية الرئيس السابق ميشال عون في تشرين الأول/أكتوبر 2022. وقد حال التأخير في انتخاب رئيس للجمهورية دون تشكيل حكومة جديدة بالإضافة إلى إعاقة العمليات التشريعية. وتحولت الحكومة السابقة إلى حكومة تصريف الأعمال.

وترتب أساساً عن آثار الأزمات شلّ كافة مؤسسات الدولة. وعليه، وبالرغم من التحدّيات المتزايدة التي يواجهها البلد، يتعذّر على هذه المؤسسات التصدّي للقضايا الملحة وتنفيذ الإصلاحات الضرورية. والعديد منها يكافح للمضي قُدُماً. ففي ظل عدم تمكن تلك المؤسسات من دفع الرواتب والأجور، وبالتالي حضور موظّفي الخدمة المدنيّة العمل بشكل غير منتظم، لا يُتاح لها القدرة الكافية للتخطيط للتنمية الطويلة الأجل. وشهدت البلديات اقتطاعات كبيرة في ميزانياتها، وفقدت احتياطياتها المالية قيمتها بالكامل.

ويبدو أن الأزمة الاقتصادية التي يواجهها لبنان استقرت بعد أن كانت وصلت إلى أوجّها. وبحلول منتصف عام 2023، أصبح سعر الصرف غير الرسمي أقل تقلُّباً. وارتفعت فرص حصول الناس على الدولار الأمريكي الذي تزايد استخدامه في مختلف قطاعات الاقتصاد. وتأتت عن توفير الخبز المدعوم اتجاهات إيجابية في الأمن الغذائي طوال النصف الثاني من العام. وشهدت أيضاً بعض القطاعات المحدَّدة زيادة في فرص العمل.

ومع ذلك، لم يحرز لبنان سوى تقدُّم محدود في تنفيذ الإصلاحات، بما فيها تلك التي اتفق عليها مع صندوق النقد الدولي في نيسان/أبريل 2022. وفي غياب أي خطة قُطرية واضحة نحو الانتعاش الاقتصادي والمالي، يطغى عدم اليقين على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والعادل. ويهدِّد استمرار ارتفاع التضخم وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي بمحو مكاسب الأمن الغذائي التي تحقَّقت في عام 2023. والفقر واسع الانتشار، بحيث يكافح الكثيرون في لبنان لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

لقد تواترت على لبنان فترات من عدم اليقين والاضطراب، مما دفع باللبنانيين ذوي المهارات العالية إلى البحث عن فرص العمل في الخارج. وكانت التحويلات المالية التي يرسلها المغتربون اللبنانيون بمثابة حبل نجاة في خضم الأزمة، فقد مكّنت الأسَر من مواصلة الحصول على مستلزمات الحياة الأساسية مثل الغذاء والرعاية الصحية والتعليم.

وكان للأزمة في لبنان تأثير شديد على القطاعات الاقتصادية الإنتاجية، بما فيها السياحة والزراعة. فالإنتاجية الزراعية منخفضة وتعتمد بشدة على المنتجات المستوردة المكلِفة، وما كان بالأزمة المالية إلا وأن دفعت بخروج الوضع عن السيطرة. وأدّى كذلك أثر تغيُّر المناخ إلى تضخيم تأثير العوامل البيئية على المنظومة الغذائية وتفاقم القائم من تحدّيات التنمية والأمن الغذائي.

أعمال إعادة التحريج التي تقوم بها منظمة الأغذية والزراعة في لبنان، بتمويل من صندوق البيئة العالمي وبالتعاون مع وزارة الزراعة ومشروع التحريج في لبنان واتحاد بلديات كسروان الفتوح. تُنَفَّذ أعمال إعادة التحريج بالتنسيق مع الرعاة الذين هم المستخدمون الرئيسيون لهذه الأرض. سلمى - مشاع كسروان © منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في لبنان/هادي بو عياش، 2023.

أرقام أساسية

في تشرين الأول/أكتوبر 2023، واجه **19 في المائة** من الأشخاص الذين يعيشون في لبنان **انعدام الأمن الغذائي** الحاد (مقارنة بـ 25 في المائة في أيار/مايو 2023 و37 في المائة في كانون الأول/ديسمبر 2022)[1].

ارتفعت كلفة **سلة الحد الأدنى للإنفاق للبقاء على قيد الحياة** لأسرة متوسطة مكونة من خمسة أفراد[2] بنسبة **33 في المائة** (473 دولاراً في كانون الأول/ديسمبر 2023 مقارنة بـ 355 دولاراً في كانون الأول/ديسمبر 2022).

في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أفاد أكثر من **85 في المائة من منتجي المحاصيل** بأنّهم يواجهون صعوبات في الإنتاج[3].

من شأن **سد الفجوة بين الجنسين في المشاركة في القوى العاملة** أن يعزّز إجمالي الناتج المحلي للبنان بمقدار **9.5 مليار دولار**[4].

بحلول نهاية عام 2023، **نزح زهاء 75,000 شخص من جنوب** لبنان وقُتل 21 مدنياً جراء الأعمال العدائية المستمرة على طول الخط الأزرق[5].

فقدت **الإيرادات الرئيسية للبلديات** أكثر من **98 في المائة** من قيمتها مقارنة بمستويات ما قبل الأزمة، فقد انخفضت من حوالي 467 مليون دولار[6] (نيسان/أبريل 2019) إلى 7.2 مليون دولار[7] (آب/أغسطس 2023).

لا تزال نسبة **90 في المائة** من **مياه الصرف الصحي في لبنان** غير معالجة وتصب مباشرة في أنهار البلد الرئيسية والبحر الأبيض المتوسط[8].

2

دعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لأولويات التنمية الوطنية عبر إطار التعاون

2. دعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لأولويات التنمية الوطنية عبر إطار التعاون

ألف.أولويات إطار التعاون ونتائجه ونواتجه المنشودة

الناس

962.4 مليوناً
مقدار الأموال اللازمة

456.9 مليوناً
مقدار الأموال المتاحة

418.4 مليوناً
مقدار الإنفاق

الجهات المانحة المساهِمة

أستراليا، النمسا، كندا، كرواتيا، الدانمرك، الاتحاد الأوروبي، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لكسمبرغ، موناكو، هولندا، النرويج، جمهورية كوريا، إسبانيا، السويد، سويسرا، الولايات المتحدة الأمريكية، الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، تمويل أساسي، صندوق «التعليم لا يمكن أن ينتظر»، تحالف «غافي» العالمي للقاحات والتحصين، الصندوق الائتماني الإقليمي للاتحاد الأوروبي للاستجابة للأزمة السورية، الصندوق الائتماني المخصَّص للبنان، جهات مانحة خاصة، صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري.

وكالات الأمم المتحدة المعنيّة

منظمة الأغذية والزراعة، منظمة العمل الدولية، المنظمة الدولية للهجرة، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، اليونيسف، الأونروا[9]، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اليونسكو[10]، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، موئل الأمم المتحدة، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الصحة العالمية.

أطفال سوريون لاجئون في تجمّع خيم في محافظة البقاع. ©جنان صالح/مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان، 2023.

النتائج الرئيسية لأعمال الأمم المتحدة في إطار «الناس»

مدّ **412,000** لبناني،
49 في المائة منهم **نساء**، بمساعدة نقدية مقدَّمة عبر البرامج الوطنية.

استفادة **201,452** شخصاً
من زيادة فرص الحصول على **السكن اللائق والخدمات الحضرية.**

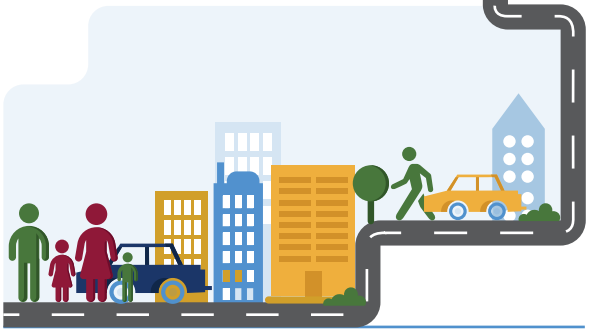

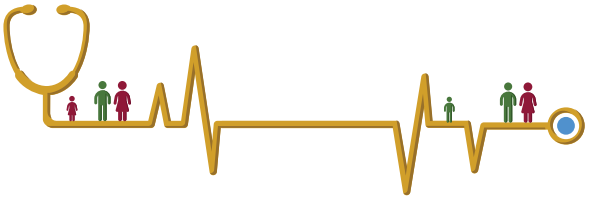

استفادة **1,562,203** أشخاص
من **الخدمات الصحية التي تدعمها الأمم المتحدة.**

حصول
4,359,901
شخصاً
أقله على **خدمات مياه الشرب** المأمونة والموثوقة الأساسية.

زيادة قدرة **32** **مستشفى حكومياً**
من خلال دعم تكاليف ما يلي:

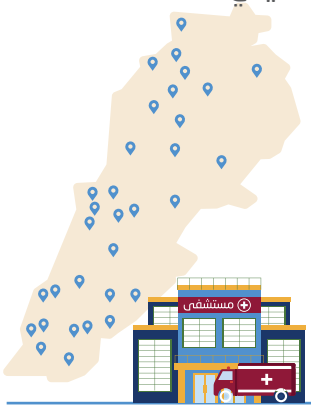

- الموظفون
- الأدوية واللقاحات
- الطاقة الشمسية
- المعدات
- الدورات التدريبية

تحسين ظروف التدريس والحصول على التعليم في
26 **مدرسة رسمية**
نتيجة لتجديد المرافق المدرسية وتزويدها بالطاقة الشمسية.

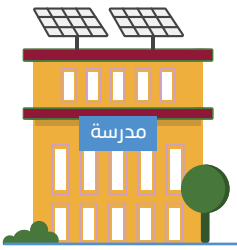

أكثر من
400,000
من الفتيات والفتيان

الملتحقين **بالتعليم النظامي في المدارس الرسمية** استفادوا من دعم التكاليف المتصلة بالتعليم.

1. تعزيز نُظُم وبرامج الحماية الاجتماعية الدامجة والمُنصِفة والشاملة والمستدامة

1.1 تعزيز خطط المساعدة الاجتماعية والتأمين الاجتماعي

في عام 2023، توسَّع نظام المساعدة الاجتماعية في لبنان ليشمل المزيد من الناس. وبحلول نهاية العام، كانت 95,000 أسرة مشمولة ضمن شبكة الأمان الاجتماعي للطوارئ، وكانت 75,000 أسرة مسجَّلة في البرنامج الوطني لاستهداف الأسَر الأكثر فقراً، وهو برنامج يوفِّر مساعدات نقدية شهرية غير مشروطة للأسَرالفقيرة فقراً مدقعاً بما يتيح لها تغطية تكاليف الغذاء وغيرها من الاحتياجات الأساسية. ونتج عن ذلك انخفاض الأمن الغذائي في لبنان انخفاضاً طفيفاً، ففي تشرين الأول/أكتوبر 2023 صُنِّفت نسبة 15 في المائة من السكان في فئة «الأزمة» من حيث انعدام الأمن الغذائي[11] (الفئة 3 أو أعلى من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي)، مقارنة بـ 21 في المائة في أيار/مايو من العام ذاته.

متى يرتاح العجوز؟ قصة شوقي البستاني الذي يواظب على الزراعة وهو في سن الـ 91

لا يغطي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في لبنان العاملين بالزراعة الذين يفتقدون بالتالي إلى الحماية الاجتماعية.

وفي إطار مشروع «آفاق» (PROSPECTS) المتعدد الشراكات، تقوم منظمة العمل الدولية وشريكها المحلي، مركز العلوم الاجتماعية للأبحاث التطبيقية، بتنظيم مناقشات في كافة أنحاء البلد لفهم ما يترتب عن هذا النقص في الحماية من آثار يومية على أرض الواقع.

شوقي البستاني يبلغ من العمر 91 عاماً. وعمل كفني أشعة في مستشفى ببيروت لمدة 45 عاماً، وبدأ في زراعة أرضه بعد أن تقاعد. ويبيع شوقي منتجاته في سوق أسبوعي للمزارعين في بيروت.

ويقول: «بدأت بزراعة هذا البستان لسنوات شيخوختي، ولحسن الحظ أعطاني أكثر مما أستحق. حتى أننا كنا ننتج 15 طناً من الفاكهة سنوياً، منها المانجو والليمون الحامض والبرتقال. ولكنها لم تكن أبداً مربحة بسبب العمولات والنفقات التجارية التي كان علينا تسديدها».

ثم خطرت لشوقي فكرة.

ويردف قائلاً: «بدأت بزراعة الأشجار التي لم تكن شائعة في لبنان، مثل الأفوكادو والقشطة والكيوي، التي تُباع فاكهتها بسعر أعلى من غيرها في لبنان. وبما أنني كنت سأعمل على أية حال، فمن الأفضل أن أحقِّق ربحاً جيداً».

ويعاني شوقي مرضاً مزمناً في القلب وارتفاع ضغط الدم، ما يفرض عليه تناول الأدوية بانتظام وشراءها على نفقته الخاصة.

ويقول: «أتناول خمسة أقراص في الصباح وأربعة في المساء، بعضها لضغط الدم والباقي لمرض القلب والكوليسترول. سعر هذه الأدوية باهظ، ولكنني أحتاجها للبقاء على قيد الحياة. وبما أن بلدي لا يضمن لي أي تأمين، عليّ أن أتكفل بذلك شخصياً. ليس للمزارعين أي حقوق».

وكان شوقي مستفيداً من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من خلال وظيفته السابقة، وحصل على تعويض نهاية الخدمة بعد تقاعده. غير أنه لم يَعُد بإمكانه الوصول إلى مدخراته المصرفية والحصول على تغطية الرعاية الصحية نتيجة للأزمة المالية والاقتصادية.

ويتابع شوقي قائلاً: «الزراعة هي فعلياً مصدر دخلي الوحيد، وسأكون في مأزق مالي إن اضطررت للتوقف عن الزراعة. ولكنني سأواظب على العمل وكسب رزقي بكرامة وحرية». وتواصل منظمة العمل الدولية دعم توفير ظروف أفضل لأشخاص مثل شوقي بغية ضمان شمولهم بالحماية الاجتماعيَّة وتمكنُّهم من عيش شيخوختهم بكرامة. وبدعم من الأمم المتحدة، أقرَّ مجلس النواب اللبناني قانوناً في عام 2023 يقضي بإعادة تشكيل إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وتعتبر هذه خطوة في الاتجاه الصحيح.

المزارع شوقي البستاني البالغ من العمر 91 عاماً يعمل في حقوله في قرية دير القمر اللبنانية. © منظمة العمل الدولية/إليسا أودون، 2023.

وسعت الأمم المتحدة مع شركائها إلى تعزيز العدالة الاجتماعية في صنع السياسات (مثل فرض الضرائب وتحليل الميزانية في قطاعات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية). ونجحت في تأمين مبلغ غير مسبوق لتمويل المساعدة الاجتماعية. وتمكّنت بالتالي وزارة الشؤون الاجتماعية في لبنان من تنفيذ تدابير جديدة عديدة في مجال المساعدة الاجتماعية، بما فيها استراتيجية للحماية الاجتماعية الشاملة للجميع والبَدَل النقدي للأشخاص ذوي الإعاقة، ومن استحداث منحة وطنية مخصَّصة للطفل. أما برنامج البَدَل النقدي للأشخاص ذوي الإعاقة، الذي استُهل في نيسان/أبريل 2023، فهو الأول من نوعه في لبنان بحيث يمد الأشخاص المعنيّين بالدعم على صعيد الدخل الأساسي ويساعدهم على تغطية التكاليف الإضافية المرتبطة بإعاقتهم. وفي لبنان، إن الأشخاص ذوي الإعاقة أكثر عرضة من سائر السكان للعيش في فقر، وما زالوا يواجهون التمييز والاستبعاد من فرص مواصلة تعليمهم والعمل وكسب دخل لائق. لذا، من المتوقع أن يؤثّر البرنامج تأثيراً كبيراً على حياة الأشخاص ذوي الإعاقة. وحتى الآن، استفاد ما يقارب 25,000 شخص ذي إعاقة (30 في المائة من النساء؛ و58 في المائة من اللاجئين السوريين، و39 في المائة من اللبنانيين، و3 في المائة من جنسيات أخرى) من تحويلات نقدية وزِّعت بموجب هذا البرنامج.

وفي لبنان، عادةً ما يستحق العاملون في القطاع الخاص تعويض نهاية الخدمة يُسدَّد دفعة واحدة بدلاً من تلقيهم معاشاً تقاعدياً منتظماً. وفي عام 2023، وعقب الدعم التقني المكثف الذي قدَّمته الأمم المتحدة لمختلف الأطراف، أقرَّ مجلس النواب اللبناني قانوناً يستبدل تعويض نهاية الخدمة بنظام معاشات تقاعدية. وينصّ القانون على ضمانات دنيا لكل شخص لا تكفيه اشتراكاته التقاعدية بما يكفل له معاشاً تقاعدياً لائقاً، وهو ما يتماشى مع اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 102 بشأن المعايير الدنيا للضمان الاجتماعي، ويدمج الإصلاحات اللازمة في إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. كذلك، يوسِّع القانون نطاق تغطية المعاشات التقاعدية لتشمل الفئات المستبعَدة سابقاً، مثل العاملين لحسابهم الخاص والعمال المنزليين والمشتغلين بالزراعة.

1.2 الارتقاء بمستوى القدرات المحلية والوطنية وأُطُر المؤسسات

قدَّمت الأمم المتحدة الدعم التقني لمراجعة الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية في لبنان. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، اعتمد مجلس الوزراء الاستراتيجية المنقَّحة والمؤلفة من خمس ركائز رئيسية هي: المساعدات الاجتماعية، والتأمين الاجتماعي، والرعاية الاجتماعية، والوصول المالي إلى الخدمات الأساسية من حيث الصحة والتعليم، والإدماج الاقتصادي وتنشيط سوق العمل. وتركِّز الاستراتيجية على السكان اللبنانيين فضلاً عن العمال المهاجرين وأسرهم المقيمين بشكل قانوني في لبنان، وتتناول قضايا مواضيعية متداخلة مثل النوع الاجتماعي والإعاقة والاستجابة للاجئين.

أما برنامج البَدَل النقدي للأشخاص ذوي الإعاقة فهو خير مثال عن برنامج آخر من برامج المساعدة الاجتماعية التي استفادت من دعم الأمم المتحدة في المجال التقني. ويستند البرنامج إلى نُظُم وطنية قائمة فعلاً، فتعزَّزت بالتالي قدرة المؤسسات التي تديرها. وبالمثل، شهدت القدرات المؤسسية ارتقاءً في مستواها في إطار البرنامج الوطني لاستهداف الأسَر الأكثر فقراً. وبدعم من الأمم المتحدة، بما شمله ذلك من تدريب للموظفين، عزَّزت وزارة الشؤون الاجتماعية قدرتها على مراعاة مسائل مثل الإدماج الجنساني والاجتماعي في إطار إدارة البرنامج. كذلك، قدَّم مستشارو الأمم المتحدة إلى الوزارة توصيات بشأن تحسين إجراءات التشغيل الموحّدة الخاصة بالبرنامج لزيادة الإدماج الاجتماعي والجنساني.

2. عُزِّز توفير الخدمات النوعية والوصول إليها بصورة متكافئة، بما في ذلك الخدمات الأساسية

2.1 تخفيف الحواجز بجميع أشكالها التي تحول دون الحصول على الخدمات النوعية الأساسية

في عام 2023، قدَّمت الأمم المتحدة الدعم في مجالات عديدة بهدف تحسين الوصول إلى الخدمات النوعية في لبنان.

وجرّدت الأزمة الاقتصادية نظام التعليم الرسمي من الموارد فتعرقلت قدرته على الاضطلاع بمهامه. وبدعم من الأمم المتحدة، تمكّن النظام من المضي قُدُماً فتلقى ما يزيد عن 12,000 معلم وموظف في المدارس، 75 في المائة منهم نساء، حوافز مالية مكّنتهم من مواصلة العمل بالرغم من نقص الموارد. وأسهم دعم الأمم المتحدة لتدابير إدماج منظور الإعاقة إسهاماً مباشراً في إزالة الحواجز التي تحول دون الوصول إلى التعليم، فالتحق أكثر من 18,400 شخص من ذوي الإعاقة بنظام التعليم. أما الدعم لتغطية تكاليف التسجيل والمواد المدرسية ورسوم النقل فسهّل حصول 213,000 طفل إضافي على التعليم.

وساهم دعم الأمم المتحدة بإزالة الحواجز المالية لأكثر من 1,500,000 شخص باتوا يحصلون على الرعاية الصحية في لبنان. ووفرت الأمم المتحدة الدعم لتغطية تكاليف الخدمات الصحية والتلقيح، والتمويل لإزالة الحواجز المادية التي كانت حجر عثرة أمام حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الرعاية الصحية. وقدَّمت أيضاً خدمات الرعاية الصحية مباشرة في بعض الحالات.

2.2 تعزيز جودة الخدمات الأساسية

يسَّر دعم الأمم المتحدة إدخال تحسينات ملموسة على نوعية الخدمات، لا سيّما بالنسبة إلى أكثر الفئات السكانية تعرُّضاً للمخاطر.

وفي قطاع التعليم، أدّت أعمال التجديد التي نُفِّذت بدعم من الأمم المتحدة إلى تحسين الفصول الدراسية، وأصبحت المدارس أكثر استدامة بيئياً بفضل تركيب معدات توليد الطاقة الشمسية. وساهم دعم الأمم المتحدة التقني في تحسين الحوكمة وإدارة البيانات في وزارة التعليم.

أما على صعيد الرعاية الصحية، فسنح دعم الأمم المتحدة بتوسيع نطاق الخدمات الصحية لتشمل أكثر الفئات المجتمعية تعرُّضاً للمخاطر. وأتاحت الأمم المتحدة موارد مالية لتغطية تكاليف الأدوية، وأجور الموظفين، وفواتير الاستشفاء. وبالتالي، تمكَّن 502 من مقدمي الرعاية الصحية الأولية و13 مستشفىً حكومياً من متابعة تقديم خدمات الرعاية الصحية الأساسية.

وأتاحت الأمم المتحدة أيضاً الدعم على المستوى الاستراتيجي. ففي عام 2023، بلورت وزارة الصحة استراتيجية الصحة الوطنية للفترة 2023-2030، وأطلقت الخطة الوطنية لمكافحة السرطان، ووسَّعت برنامج التلقيح، ووضعت خارطة طريق للرعاية الصحية الأولية. وأجرت حكومة لبنان مناقشات مع اللجان البرلمانية بشأن خيارات تمويل الرعاية الصحية، مثل فرض الضرائب على الأنشطة الضارة.

3. تعزيز حماية أكثر الفئات تعرُّضاً للمخاطر

3.1 تعزيز الإطار القانوني والسياسات في لبنان

في عام 2023، اتخذت وزارة العمل تدابير لتحسين ظروف عمل العاملين في مجال الرعاية المنزلية بما يتماشى مع قانون العمل الوطني ويمتثل لاتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 189.

وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، أقرَّ لبنان للمرة الأولى قانوناً يرمي إلى تجريم التحرُّش الجنسي. ومنذ ذلك الحين، ما فتئت الأمم المتحدة تركِّز على تحسين تنفيذه. وينصّ القانون الجديد على عقوبات بالحبس حتى أربع سنوات وبغرامة حدها الأقصى 50 ضعفاً الحد الأدنى الوطني للأجور. وفي عام 2023، نفَّذت حكومة لبنان تدابير عديدة بغية ضمان الامتثال للقانون، فوضعت مبادئ توجيهية بشأن آثار القانون

المجتمع المطبخي «أكسيس كيتشن» (Access Kitchen) يمهِّد الطريق نحو التوظيف الشامل للجميع

لا تزال المرأة في لبنان تواجه التمييز والتمثيل الناقص في الحياة السياسية والاقتصادية، وتتجلى هذه التحدّيات بقدر أكبر للنساء ذوات الإعاقة. وسيلفانا اللقيس، وهي ناشطة في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ورئيسة الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً، أوكلت لنفسها مهمة تشجيع زيادة إشراك ذوي الإعاقة في المجتمع اللبناني. وفي عام 2022، وبدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وبتمويل من حكومة النمسا، افتتحت منظمتها «أكسيس كيتشن» وهي عبارة عن مطبخ خيري مهيأ خصيصاً للأشخاص ذوي الإعاقة بغض النظر عن إعاقاتهم.

وفي عام 2023، وبفضل دعم حكومتي اليابان وأستراليا، واصل مطبخ «أكسيس كيتشن» تأدية دوره باعتباره مركزاً حيوياً للمودة والتطلعات المشتركة للتغلب على التحدّيات. ويوفِّر المطبخ وظائف مدرة للدخل لـ 79 امرأة إما ذات إعاقة أو ترعى أفراداً من أسرتها ذوي إعاقة. ويقدِّم المطبخ أكثر من 27,000 وجبة لما يزيد عن 2,100 متضرر من الأزمة الاقتصادية والمالية في لبنان.

وتطّلع أيضاً النساء اللواتي يعملن في «أكسيس كيتشن» على حقوق المرأة وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وقانون العمل في لبنان. وتقول آية عزو، وهي امرأة ذات إعاقة بصرية ومسؤولة عن إعداد الطعام في المطبخ: «أصبحتُ أُدرك حقوقي كامرأة من ذوات الإعاقة وأتمتَّع بمزيد من الثقة، ويمكنني التعبير عن نفسي بدون الشعور بالخجل من إعاقتي».

وتقول سيلفانا: «إن تبادل التجارب بين السيدات بشأن كيفية تعاملهن مع التحدّيات على المستوى الشخصي والتوصل إلى الحلول يتحوّل إلى دروس قيمة للآخرين وخطوة مهمة نحو تطبيق العمل الدامج. إن مطبخ «أكسيس كيتشن» هو أحد أهم الطرق لمكافحة الجوع والفقر والمساهمة في خطة النهوض بلبنان».

«أكسس كيتشن» هو أول مطبخ مجتمعي من نوعه تقوده النساء في لبنان بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وهو يمنح فرص عمل مستدامة للنساء ذوات الإعاقة. © هيئة الأمم المتحدة للمرأة في لبنان/نور عبد الرضا، 2023.

الجديد في مكان العمل وأعدَّت دورة تدريبية على الإنترنت لموظفي القطاع الخاص. وبدعم من الأمم المتحدة، أعدَّت الحكومة اللبنانية أيضاً قائمة بالمبادرات القُطرية لضمان تنفيذ القانون تنفيذاً سليماً.

3.2 تعزيز مشاركة أكثر الفئات تعرُّضاً للمخاطر في قضايا الحماية

من الأهمية بمكان أن تؤدّي المجتمعات المحلية المتضرِّرة دوراً في صياغة وتنفيذ البرامج الرامية إلى حمايتها. ودائماً ما تحرص الأمم المتحدة، عند تصميمها برامج الحماية، على إشراك تلك المجتمعات في كافة مراحل البرنامج.

وفي عام 2023، سعت الأمم المتحدة إلى الحصول على إسهامات ما يزيد عن 73,000 امرأة ورجل وفتى وفتاة، جميعهم من خلفيات متنوّعة، في تقييم برامجها وأنشطتها وتصميمها وتنفيذها ورصدها. وأجرت مشاورات منظمة مع اللاجئين بغية إثراء تدخلاتها. واستعانت بمتطوعين في مختلف المجالات، مثل الصحة النفسية والتعليم والقانون، لإذكاء الوعي المجتمعي وتوجيه من هم بحاجة إلى الدعم وتنفيذ الحلول المجتمعية. ودعمت الأمم المتحدة مختلف شرائح المجتمع، بما في ذلك مجموعات من النساء والرجال والشباب والمسنين، في تنفيذ الأنشطة. وأجرت دراسات استقصائية للاستطلاع عن رضا المستجيبين بغية تحسين أنشطة المراكز المجتمعية. وبالإضافة إلى هذه الأمثلة، تمتَّعت 10,726 امرأة وفتاة بالحماية في أماكن آمنة في إطار برنامج الأمم المتحدة لدرء العنف الجنساني والاستجابة له.

بعيداً عن الأزمات: تهيئة مساحات آمنة وملهمة للأطفال والعائلات في لبنان

طرابلس هي ثاني أكبر مدينة في لبنان، وحي الشلفة هو أحد أحيائها الأكثر فقراً. ومع أن الأطفال والشباب يشكِّلون زهاء 54 في المائة من سكان هذا الحي، غير أن نسبة الملتحقين بالمدارس ممن تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً لا تتجاوز الـ 27 في المائة[12].

ومن خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري، أتاحت حكومة اليابان التمويل لإعادة تأهيل مركز مجتمعي متعدِّد الأهداف أُطلق عليه اسم «مركزنا» في حي الشلفة. ويوفِّر المركز بيئة آمنة متاحة لجميع أفراد المجتمع، بمن فيهم الأطفال والشباب، للتعلُّم واللعب والتواصل والاختلاط الاجتماعي.

وتقول لين، وهي فتاة تبلغ من العمر سبع سنوات من الرمانة في طرابلس تتردد إلى «مركزنا» منذ ما يقرب الشهرين للدراسة واللعب والاسترخاء مع أصدقائها: «أحب المجيء إلى «مركزنا» للتعلُّم وتحسين درجاتي المدرسية».

ولين هي واحدة من 359 تلميذاً يشاركون في الفصول والأنشطة المتاحة في المركز المجتمعي، منها الرياضيات والعلوم والفنون والحِرف واللغات. وتمضي لين قائلة: «مادتاي المفضلتان هما الفرنسية والرياضيات، وأنا أحب بشكل خاص معلمتيّ علا وإيمان». وتأمل أن تساعدها الأنشطة التي تشارك فيها في المركز المجتمعي على تحقيق حلمها في أن تصبح معلمة رياضيات.

وأُعيد تأهيل «مركزنا» تحت إشراف موئل الأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة واليونيسف، وبالتعاون مع بلدية طرابلس والشركاء المحليين. ويهدف المشروع إلى تحسين قدرة المجتمعات المجاورة لحي الشلفة على الصمود وتعزيز أمنها من خلال تلبية احتياجات المجتمع الأساسية والارتقاء بخدمات الحماية.

وترى جازيبا، والدة لين، نتائج المشروع بوضوح فتقول: «لقد لاحظت الكثير من التغيُّرات منذ انضمام لين إلى «مركزنا»، فهي لم تستمتع أبداً بالدراسة قبلاً. ولكنها تعمل بجد منذ أن بدأت ترتاد المركز، وتحسَّنت درجاتها الدراسية بشكل ملحوظ. إن المساحات مثل «مركزنا» مهمة جداً. فقد أثَّرت الإضرابات في المدارس الرسمية والإغلاق الشامل جراء جائحة كوفيد-19 تأثيراً ملموساً على مسار أطفالنا الدراسي».

وبفضل عملية إعادة التأهيل، بات المركز يشغَّل كلياً باستخدام الطاقة الشمسية ومتاحاً بالكامل للأشخاص ذوي الإعاقة، وتمّ طلاؤه وتجهيزه بأثاث جديد لجعله أكثر ترحيباً وراحة.

أطفال يلوّنون في مركز «مركزنا» المجتمعي. © موئل الأمم المتحدة في لبنان، 2023.

3.3 زيادة حصول أكثر الفئات تعرُّضاً للمخاطر على خدمات الحماية

في عام 2023، استفاد زهاء 3,000 طفل من إدارة الحالات وخدمات الحماية المتخصِّصة التي تدعمها الأمم المتحدة. وتلقى نحو 22,000 طفل وبالغ خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، بما فيها الدعم النفسي والاجتماعي المركَّز غير المتخصِّص أو المجتمعي. وفي عام 2023، دُرِّب أكثر من 1,000 شخص على برنامج «قدوة» ليعملوا في إثره مع المجتمعات المحلية لمعالجة مختلف القضايا، مثل زواج وعمالة الأطفال والعنف ضدهم، فاستفاد منه ما يزيد عن 70,000 شخص. ومن الإنجازات الأخرى المُحرزة إنشاء شبكة «قدوة» التي تضم أكثر من 130 زعيماً دينياً شاركوا في مختلف المشاورات الوطنية.

كسر القيود وبناء حياة كريمة - قصة آية

الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة هي منظمة غير حكومية تعمل بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل مكافحة العنف الجنساني. وآية امرأة لبنانية تبلغ من العمر 18 عاماً وتعاني شللاً نصفياً، وهي حالة تنجم إما عن تلف الدماغ أو إصابة في الحبل النخاعي. وآية مصمِّمة على إثبات أن لا شيء مستحيل إذا ما تحلّى المرء بالتفاني والمرونة. وقد صادفت، وهي من ذوي الإعاقة، عوائق كبيرة حالت بينها وبين إيجاد فرص عمل. فبالرغم من مؤهلاتها وعزمها، غالباً ما تجاهل أصحاب العمل إمكاناتها بسبب المفاهيم الخاطئة عن قدراتها. وكانت أيضاً معرَّضة بشدة لخطر الاستغلال والعنف الجنساني.

وحضرت آية إحدى جلسات التوعية بشأن العنف الجنساني التي نظَّمتها الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة في مركز الرحمة لذوي الاحتياجات الخاصة، والتحقت بفصل لاكتساب مهارات أتاحته الهيئة.

وحضرت كذلك مشروعاً يموله صندوق الأمم المتحدة للسكان في مركز الرحمة حيث اكتشفت شغفها بصنع الصابون. ونظراً لوضعها، تعذر عليها في البداية المشاركة الكاملة في الجلسات. ولكن نجحت آية، بفضل حماسها ومثابرتها، في تعلُّم كيفية صنع الصابون العطِر.

وأسست في إثره عملها التجاري الخاص في بيع الصابون المصنوع يدوياً فتوفّر لها مصدر دخل، ناهيك عن شعورها بالتمكين. وشكّل عملها وسيلة بالغة الأهمية لضمان حمايتها من احتمال تعرُّضها للعنف الجنساني. وبات بالتالي لآية إحساس بالاستقلالية والسيطرة على الحياة، فانخفض احتمال تعرُّضها لمثل هذه التهديدات انخفاضاً كبيراً.

وفي نهاية الجلسة، طلبت آية إشراكها في أنشطة اكتساب المهارات التي تنظّمها الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة. وهدفها أن يلهم نجاحها الآخرين للتغلب على العقبات على غرارها. وهي تشارك منذ ذلك الوقت معرفتها وخبرتها لتمكين من حولها، وبخاصة زملائها في مركز الرحمة.

آية تقف بفخر واعتزاز في إحدى الجلسات التي عقدتها الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، في مركز الرحمة لذوي الاحتياجات الخاصة.
© صندوق الأمم المتحدة للسكان في لبنان، 2023.

كيف ساعدها حب ودعم عائلتها في تغلبها على عوائق الإعاقة الذهنية

هالة ومنير زوجان من بلدة البيرة الصغيرة الواقعة في شمال لبنان. لديهما ستة أطفال، أصغرهم سارة، التي ولِدت بإعاقة ذهنية.

واليوم، تبلغ سارة من العمر تسعة عشر عاماً، وهي تعيش مع والديها وشقيقيها في مدينة طرابلس. إنها فتاة ذكية ومرحة، تحبّ الرسم والذهاب الى الشاطئ واللعب بالكرة. وموهبة الرسم التي تتمتّع بها سارة ساعدتها على التعبير عن مشاعرها والتواصل بشكلٍ أكثر فعالية مع المحيط. وتؤثّر إعاقة سارة على قدرتها على الكلام والتعبير.

تمّ إطلاق برنامج البَدَل النقدي للأشخاص ذوي الإعاقة في شهر نيسان/أبريل من عام 2023. وهو يوفر دعماً مباشراً للدخل للأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف أنحاء لبنان. وأطلقت وزارة الشؤون الاجتماعية البرنامج بتمويل من الاتحاد الأوروبي وبالشراكة مع اليونيسف ومنظمة العمل الدولية.

ويوم ولِدت سارة، صمَّم كل من والديها على السعي لمنحها أفضل حياة ممكنة. وانتقلت العائلة من البيرة الى مدينة طرابلس حيث الإمكانات والخدمات متاحة أكثر للأشخاص ذوي الإعاقة. وعملا على تسجيل ابنتهما في مدرسة تضم برامج متعدِّدة متخصِّصة لتعليم الأطفال ذوي الإعاقة. وصمَّمت العائلة على تقديم أفضل دعم ممكن لسارة وعلى التأكد من عدم شعورها بعدم القدرة على الالتحاق بركب الآخرين. لذلك، قامت هالة ومنير بتثقيف نفسيهما أولاً وأطفالهما الآخرين ثانياً ليعرف الجميع كل ما يتعلق بإعاقة سارة.

وفي عام 2019، مع بداية الأزمة الاقتصادية في لبنان، اشتدّ نضال هالة ومنير من أجل توفير ما تحتاجه العائلة من مال. ومع تدني قيمة العملة المحلية، فَقَدَ راتب الوالد منير المتقاعد قيمته بنسبة 90 في المائة. ونتيجة لذلك، اضطرت العائلة إلى خفض نفقاتها على تعليم سارة وإعطاء الأولوية للأساسيات مثل الغذاء والدواء والخدمات الضرورية الأخرى. ولم يكن سهلاً على هالة ومنير تغطية نفقات العائلة حتى الأساسية منها.

ورفض الوالدان التنازل عن مستقبل سارة. فقاما بزيارة أقرب مركز في المدينة تابع لوزارة الشؤون الاجتماعية لتسجيلها في برنامج البَدَل النقدي للأشخاص ذوي الإعاقة الذي يقدِّم مساعدة نقدية للأشخاص ذوي الإعاقة من مواليد الأعوام بين 1995 و2005. ومكَّنت المساعدة النقدية التي تلقتها سارة من مواصلة التعليم في مركز متخصِّص لتعليم ذوي الإعاقة، وقد غطّت كامل الرسوم لقاء ذلك. وساعدتها أيضاً على شراء نظارات جديدة ولوازم الرسم والتلوين.

ويشعر الوالدان هالة ومنير بالامتنان الشديد للمساعدة النقدية التي تتلقاها ابنتهما شهرياً من خلال برنامج البَدَل النقدي للأشخاص ذوي الإعاقة. وهما مصمِّمان على منح سارة أفضل فرصة ممكنة للتطوّر والنجاح، والبرنامج النقدي يساعد سارة على مواصلة تعليمها.

اليونيسف - إعاقة سارة © اليونيسف/فؤاد الشوفاني، 2023.

شبكة منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين

في عام 2023، واصلت الأمم المتحدة بالتعاون مع شركائها تنفيذ التزامها بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، لا سيّما من خلال شبكة مخصَّصة تضم الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، وممثلي الحكومة، والجهات المانحة.

- زادت عضوية شبكة منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين من حوالي 80 كياناً في عام 2022 إلى 105 كيانات في عام 2023.
- بدعم من الأمم المتحدة، عُقدت حلقة دراسية شبكية في عام 2023 بشأن إفصاح الأطفال، فضلاً عن دورتين تدريبيتين بشأن أداة تقييم المخاطر.
- زار وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والمنسق الخاص المعني بتحسين جهود الأمم المتحدة في مجال التصدّي للاستغلال والانتهاك الجنسيين، السيد كريستيان سوندرز، لبنان في حزيران/يونيو 2023. وخلال زيارته، صاغ السيد سوندرز توصيات بشأن التنسيق بين الوكالات، وآليات الإبلاغ الآمنة والميسّرة، والمساعدة التي تركّز على الناجين، والمساءلة.
- الأدوات والموارد الجديدة هي:
  - إنتاج مواد تعليمية جديدة بشأن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين.
  - تنقيح تقييم المخاطر المتصلة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين.

الازدهار

الجهات المانحة المساهِمة

أستراليا، كندا، الصين، الدانمرك، الاتحاد الأوروبي، ألمانيا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لبنان، مالطة، مدينة زيورخ، هولندا، النرويج، قطر، جمهورية كوريا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري، الولايات المتحدة الأمريكية، مجموعة البنك الدولي، تمويل أساسي، صندوق الاتحاد الأوروبي الاستئماني، القطاع الخاص.

وكالات الأمم المتحدة المعنيّة

منظمة الأغذية والزراعة، منظمة العمل الدولية، المنظمة الدولية للهجرة، الأونروا، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، اليونيسف، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اليونسكو[13]، موئل الأمم المتحدة، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، برنامج الأغذية العالمي.

89.2 مليوناً
مقدار الأموال اللازمة

77.8 مليوناً
مقدار الأموال المتاحة

49.7 مليوناً
مقدار الإنفاق

مزارعون يجلسون في حديقتهم في شمال لبنان. ويتلقى مجتمعهم المحلي الدعم من خلال لجان توجيهية من الخبراء الزراعيين، أنشأها برنامج PROSPECTS التابع لمنظمة العمل الدولية لتعزيز مشاريع التضامن الاجتماعي عبر الأنشطة المشتركة المدرّة للدخل في المنطقة.
© منظمة العمل الدولية/إليسا أودوني، 2023.

النتائج الرئيسية لأعمال الأمم المتحدة في إطار «الازدهار»

تحسَّنت **القدرات الإنتاجية والإدماج الجنساني وممارسات تسيير الأعمال والوصول إلى الأسواق** بالنسبة إلى

1,301 مؤسسة من **المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والتعاونيات**، علماً أن

1/3

تقوده النساء.

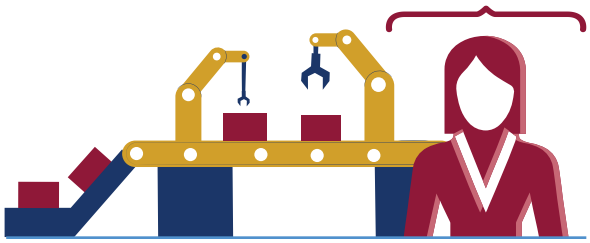

849
وظيفة

تمّ الحفاظ عليها

240
وظيفة

أُنشئت

في المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والتعاونيات المدعومة.

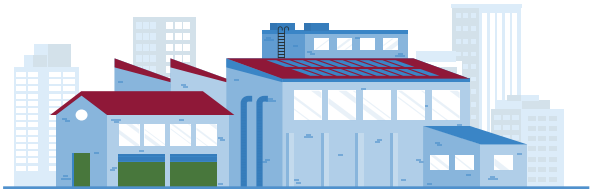

ازدادت **القدرة الإنتاجية وإمكانية الوصول إلى الأسواق** لأكثر من

3,500 مزارع.

تمكّن ما يزيد عن

20,000 شخص

ممن يتمتّعون **بمهارات محسَّنة** الوصول إلى سوق العمل.

تلقّى **6,882** شخصاً

مبالغ نقدية مقابل عمل قصير الأجل.

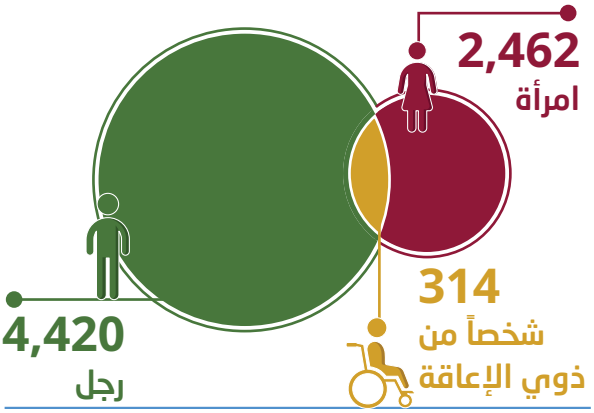

1. تعزيز القدرة التنافسية وبيئة الأعمال التجارية للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وسلاسل قِيم القطاعات الإنتاجية عالية الإمكانات

1.1 تحسين قدرات المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والمزارعين

في عام 2023، واصلت الأمم المتحدة دعم تطوير سلاسل القيمة المستدامة والشاملة للجميع على صعيد الأغذية الزراعية بغية تعزيز الأمن الغذائي وتوليد الدخل والارتقاء بالقدرة التنافسية للمزارعين والتعاونيات والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وتمكّن أكثر من 7,000 من المزارعين والتعاونيات وتلك المؤسسات من زيادة قدراتها الإنتاجية بفضل ما أتاحته الأمم المتحدة من دورات تدريبية، وتوجيه، ومساعدة تقنية، ومِنح تحفيزية لاعتماد ممارسات مستدامة ومبتكرة وفعّالة. وبدعمٍ من الأمم المتحدة، اتُخذت أيضاً تدابير لتحسين القدرات التسويقية والمالية للتعاونيات والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وتلقّت تلك المؤسسات والتعاونيات التي تقودها النساء التدريب بشأن مبادئ تمكين المرأة. وحصل أكثر من 70 منشأة صغيرة ومتوسطة على الدعم لتحسين وصولها إلى الأسواق، بما في ذلك التدريب بشأن تسجيل العلامات التجارية في الأسواق الأجنبية، وشهادات الجودة، والتسويق الرقمي. ونتيجة لذلك، زاد إجمالي مبيعاتها وصادراتها. وهذه المبادرة هي خير مثال عن الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وعزّزت الأمم المتحدة أيضاً إيجاد فرص العمل عبر تقديم الدعم المالي والتقني والمجتمعي لـ 17 كياناً جديداً وقائماً في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني[14] في إطار برنامج احتضان دام ستة أشهر. كذلك، تلقّت نحو 180 منشأة صغيرة ومتوسطة دعماً من الأمم المتحدة في شكل مِنح، مما أوجد ما لا يقل عن 67 فرصة عمل جديدة وساعد في الحفاظ على 90 وظيفة قائمة. وترمي مختلف برامج الدعم الأممية هذه إلى تطوير القدرات وتحسين الأداء، فضلاً عن تعزيز المشاركة الاقتصادية للمزارعين الصغار وغيرهم من الفئات المعرَّضة للمخاطر، ولا سيّما النساء والشباب، في قطاع الأغذية الزراعية.

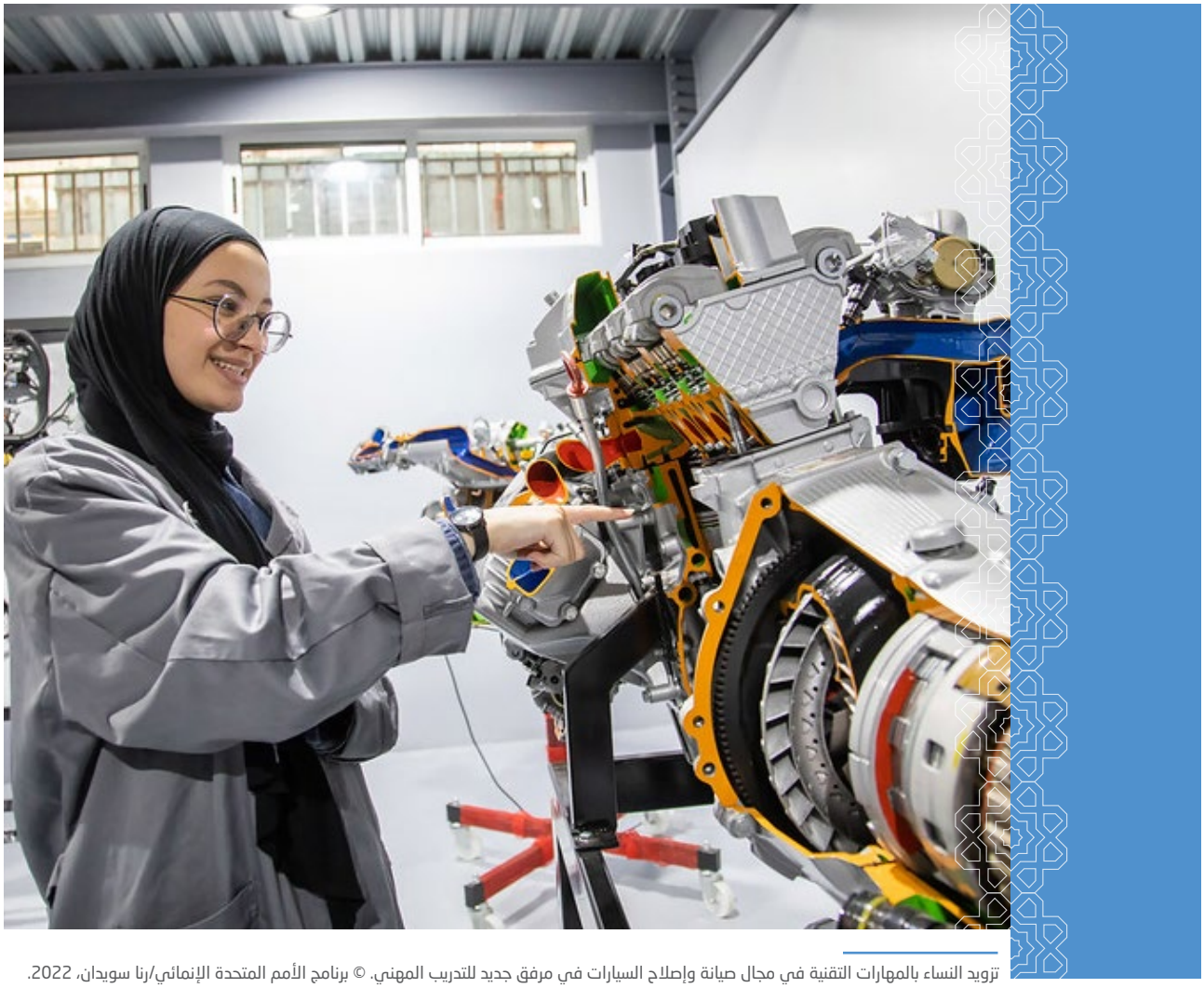

تزويد النساء بالمهارات التقنية في مجال صيانة وإصلاح السيارات في مرفق جديد للتدريب المهني. © برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/رنا سويدان، 2022.

1.2 تعزيز أُطر السياسات القانونية

في عام 2023، خطت الأمم المتحدة خطوات كبيرة نحو تحسين أُطر السياسات القانونية لدعم القطاعات الإنتاجية في لبنان، وتعزيز النمو الاقتصادي العادل والشامل للجنسين. وفي مجال الأغذية والزراعة، ساهم الدعم الذي تقدِّمه الأمم المتحدة في تحسين قدرات وزارة الزراعة. ونتج عن ذلك تسجيل أكثر من 40,000 مزارع في نظام لتيسير الحصول على الحماية الاجتماعية، وهي عملية التسجيل الأولى من نوعها. ودعمت الأمم المتحدة أيضاً رصد كيفية تأثير الصدمات على الأمن الغذائي، وساعدت في إنشاء نظام معلومات الإدارة لصالح المديرية العامة للتعاونيات. ونشرت 29 تقريراً عن تنفيذ اتفاقيات العمل الدولية، وأجرت استعراضاً للسياسات يركِّز على الإدماج الاقتصادي للاجئين.

ونشرت الأمم المتحدة، في إطار سعيها إلى بناء الثقة بين الحكومة المركزية والبلديات، سلسلة مؤلفة من 10 كتيبات خاصة باتحادات البلديات[15] باعتبارها خارطة طريق نحو التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية. وقدَّمت بيّنات تتيح لوكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الدعوة إلى زيادة الاستجابة الجنسانية في القطاع الزراعي. وهذه البيّنات، وهي كناية عن استعراض تحليلي من الجانب الجنساني للأُطر التشريعية وأُطر السياسات التي تؤثِّر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على تمكين المرأة ورفاهها في قطاعي الزراعة والأغذية الزراعية، ستُستخدم لإثراء جهود المناصرة الرامية إلى التصدّي لعدم المساواة بين الجنسين في هذين القطاعين اللذين يعمل فيهما العديد من النساء في لبنان. وشمل ذلك إجراء مشاورات مستفيضة مع مختلف الأطراف المعنيّة بهدف تيسير الإصلاحات المراعية للمنظور الجنساني.

2. تعزيز فرص الدخل المتنوّع لرفع مستوى الإدماج الاجتماعي والاقتصادي

2.1 تعزيز الوافدين إلى صفوف القوى العاملة الحصول على فرص العمل اللائق وريادة المشاريع

في عام 2023، دعمت الأمم المتحدة فرص العمل اللائق للشباب والنساء والفئات الأخرى المعرَّضة للمخاطر. وتلقّى زهاء 7,000 شخص مبالغ نقدية مقابل أدائهم عملاً قصير الأجل هدف أكثر من نصفه إلى دعم إعادة تأهيل البنية التحتية. وشمل ذلك تشييد مراكز التنمية الاجتماعية، وإقامة البنى التحتية للمزارع، وصيانة الطرق، وصون الممرات الجبلية، وإعادة بناء وتأهيل المباني العامة التي دُمرت في انفجار مرفأ بيروت. وتلقّى حوالي 20,000 شخص، منهم 9,000 امرأة تقريباً، تدريباً بشأن اكتساب المهارات لمساعدتهم على الوصول إلى سوق العمل.

وبدعم من الأمم المتحدة، بلورت واعتمدت الحكومة إطاراً استراتيجياً وطنياً جديداً للتعليم التقني والمهني يستجيب للأزمات ويركِّز على التعافي للفترة 2022-2027. كذلك، دعمت المساعدة التي قدَّمتها الأمم المتحدة توافر معلومات عن الاحتياجات من المهارات في سوق العمل. وجاءت النتائج متنوّعة وبعيدة المدى،

آمال أكثر إشراقاً: نُظُم الطاقة الشمسية تبقي أبواب المدارس الفنية مفتوحة في لبنان

أدّى النقص المزمن في الطاقة التي توفِّرها الحكومة والتكاليف الباهظة للطاقة المؤمّنة من مولدات الكهرباء الخاصة إلى ارتفاع الطلب على الطاقة الشمسية في لبنان في السنوات الأخيرة، سواء لأغراض الاستخدام المنزلي أو التجاري.

والتحوّل إلى الطاقة الشمسية أمرٌ بالغ الأهمية في قطاع التعليم، وخصوصاً في معاهد التعليم والتدريب التقني والمهني حيث الكهرباء أساسية للتطبيق العملي.

ودعت وزارة التربية والتعليم العالي إلى توجيه الدعم إلى مجال التدريب على المهارات الميكانيكية في لبنان على سبيل الأولوية. وتماشياً مع هذه الدعوة، قامت منظمة العمل الدولية وشركاؤها بتزويد ستة مرافق للتعليم التقني والمهني في لبنان بنُظُم الطاقة الشمسية، وبتدريب الطلاب على كيفية تركيب الألواح وصيانتها.

متدربون يقومون بتركيب نظام شمسي على سطح مدرسة فنية في مدينة طرابلس.
© منظمة العمل الدولية/إليسا أودون، 2023.

فبدأت جمعية الصناعيين اللبنانيين تستخدم تقييمات الاحتياجات من المهارات عبر الإنترنت، وأُنشئ عددٌ من المجالس الاستشارية للمدارس. ووضِعت أيضاً عشرة مناهج دراسية قائمة على الكفاءة وحُدِّدت ستة معايير للكفاءة بما يشمل المهن في الاقتصاد الأخضر، وطوِّرت تطبيقات الهاتف المحمول لإعمال حقوق العمال، وحصل 49 معلماً على شهادات في تعزيز الوعي بالأعمال التجارية.

2.2 تحسين قدرات البلديات والمؤسسات الوطنية والتعاونيات المحلية وجمعيات الأعمال التجارية المحلية

في عام 2023، ساعد دعم الأمم المتحدة المؤسسات الوطنية على تحسين خدماتها وزيادة قدرتها على دعم النشاط الاقتصادي. وتماشياً مع أجندة التحوّل الرقمي التي وضعتها الحكومة، قدَّمت الأمم المتحدة الدعم لوزارة الاقتصاد والتجارة لتبسيط وترشيد خدمات مديرية حماية المستهلك، وبالتالي مساعدتها على تطبيق 19 عملية على مستواها الأمثل. ومن الأمثلة على ذلك إجراءات تلقّي شكاوى المستهلكين. ففي المستقبل، سيُتاح لهم تقديم الشكاوى عبر بوابة إلكترونية حيث تقوم خوارزمية بتحديد الأولوية ومنحها للمسائل الملحّة مثل سلامة الأغذية. وجرى أيضاً أتمتة عمليات إصدار الخدمات والتراخيص للشركات والمؤسسات.

وعمدت كذلك الأمم المتحدة إلى مشاركة الخبرات والأدوات لفائدة قطاع الزراعة. وبفضل هذا الدعم، تمكّنت وزارة الزراعة ومصلحة الأبحاث العلمية الزراعية من مسح 257 حقل موز في 49 قرية ومن تطعيم قرابة 900,000 رأس ماشية. وعاد

الشركات التي تقودها النساء في لبنان تمهّد الطريق نحو اقتصاد أكثر مساواة وشمولاً للجميع

في إطار برنامج تنمية القطاعات الإنتاجية، قدَّمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة والرابطة اللبنانية لسيدات الأعمال الدعم لـ 25 شركة صغيرة ومتناهية الصغر في قطاع الأغذية الزراعية من أجل تنفيذ مبادئ تمكين المرأة، وهي مبادئ توجه الشركات لتمكين المرأة في مكان العمل والأسواق والمجتمع. ومنذ ذلك الحين، استقدمت هذه الشركات 33 موظفة جديدة، منهن 11 امرأة ذات إعاقة (34 في المائة).

وتعلمت سلمى خولى الزراعة من والدها في صغرها وهي اليوم المديرة التنفيذية لبستان سلمى، مزرعة عضوية تقع في قضاء الكورة، على بعد 80 كيلومتراً شمال بيروت. وبستان سلمى هو أكثر من مجرد مزرعة فهو يتيح أيضاً مساحة لتثقيف الأطفال بشأن الحياة الزراعية اليومية، بما في ذلك حراثة الحقول والحصاد ورعاية الماشية وصنع المعكرونة وغيرها من الأطعمة.

ضياء يوسف هي واحدة من 726 امرأة شاركن في التدريب على الأعمال والقيادة والتنمية الشخصية والتوجيه والإرشاد الذي نظّمته هيئة الأمم المتحدة للمرأة.
© هيئة الأمم المتحدة للمرأة في لبنان/نور عبد الرضا، 2023.

وترى سلمى أن تطبيق مبادئ تمكين المرأة في عملها ساهم في نجاحها، وتقول: «إن إدماج النساء يحفِّز الإبداع والقدرة على حل المشاكل ويزيد مستوى الابتكار. وأسهم تطبيق مبادئ تمكين المرأة في الارتقاء بثقافة البستان الخاصة بمكان العمل التي تدعو إلى المساواة بين الجنسين، والمساهمة في الأداء العام للأعمال، والاستدامة، والنجاح على المدى الطويل.»

والجدير بالذكر أن برنامج تنمية القطاعات الإنتاجية هو برنامج يمتد على ثلاث سنوات تنفِّذه هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسف، ومنظمة العمل الدولية بتمويل من حكومة كندا من خلال صندوق إنعاش لبنان. ويركِّز البرنامج على إيجاد فرص عمل والفرص الاقتصادية المراعية للمنظور الجنساني في قطاعي الزراعة والأغذية الزراعية، ويولي الأولوية للنساء والشابات في المناطق المحرومة.

ذلك بالفائدة على أكثر من 12,000 مُزارع، منهم ما يزيد عن 1,000 مُزارعة. وتلقّت وزارة الزراعة والجيش اللبناني الدعم لمسح المحاصيل بمساعدة السواتل من أجل توفير البيانات والتحليلات المتصلة بالتدخلات الزراعية، فمُسح حوالي 1,500 موقع وأُجريت مقابلات مع أكثر من 1,500 مُزارع في كافة أنحاء لبنان.

زيارة - الصناعات الثقافية والإبداعية في قلب لبنان

«زيارة» هي سلسلة وثائقية تركِّز على القصص الإنسانية، وهي نتاج دينيز جبور وموريل أبو الروس الإبداعي. وحصدت السلسلة، بحلقاتها التي فاقت الـ 84 والممتدة على مدار 7 مواسم، أكثر من 45 جائزة دولية.

وقبل عام 2019، كانت الصناعات الثقافية والإبداعية واحدة من أكثر القطاعات حيوية ونشاطاً في الاقتصاد اللبناني. وفي عام 2019، قُدِّر أنها تمثِّل 4.75 في المائة من إجمالي الناتج المحلي وتوظِّف 4.5 في المائة من القوى العاملة الرسمية[16]. وتبلغ هذه النسبة 20 في المائة إذا ما أخذت القوى العاملة غير النظامية في الحسبان.

وأوجدت الأزمة المتعدِّدة الجوانب التي يواجهها لبنان منذ أربع سنوات صعوبات هائلة للصناعات الثقافية والإبداعية. وفي غياب الفرص والحماية الاجتماعية، وَجَدَ الفنانون والمهنيون الثقافيون أنفسهم في ظروف صعبة.

ولم تسلَم دينيز وموريل من الأزمة. وتقول دينيز: «في بداية عام 2023، عقدنا العزم على ألا نُنْتِج موسماً جديداً. ثم أتى مشروع «بيريت» (BERYT) لإنقاذنا».

ويدعم مشروع BERYT، وهو مشروع إعادة تأهيل المساكن وإنعاش الصناعات الثقافية والإبداعية في بيروت، المقترحات الهادفة إلى تعزيز وإحياء الثقافة والفنون. ويتولى موئل الأمم المتحدة في لبنان قيادة المشروع الذي يتلقّى التمويل من الصندوق الائتماني المخصَّص للبنان بإدارة البنك الدولي. واليونسكو مسؤولة عن تنفيذ البرنامج في ما يتعلق بالصناعات الثقافية والإبداعية.

ويقدِّم مشروع BERYT منحاً عاجلة للفنانين والعاملين في مجال الثقافة الذين يواجهون صعوبات. وقد أُعطيت 93 منحة في إطار الدعوة الأولى لتقديم المقترحات؛ وفي عام 2024، ستُطلق دعوة ثانية بغية تقديم المساعدة لأكثرهم تعرُّضاً للمخاطر. ويعكس ذلك الدعم المستمر لإنعاش الحياة الثقافية في بيروت.

لقد منح مشروع BERYT فريق «زيارة» تفانياً متجدِّداً لمواصلة رحلته الإبداعية والشروع في موسم جديد. وتمضي دينيز قائلة: «المجتمع اللبناني مصدر غني بالقصص الصادقة النابعة من القلب. وكلنا ثقة بأن الحياة ستدعمنا في التغلب على أي تحدٍّ يواجهنا، ونحن ملتزمون بحماية بلدنا والتمسك بهويتنا الثقافية».

نساء يتعلمن ويعملن بدعم من مشروع BERYT للصناعات الثقافية والإبداعية، المموّل من خلال الصندوق الائتماني المخصّص للبنان والذي يُساهم فيه عدد من الجهات المانحة ويديره البنك الدولي. © اليونسكو/نسانه، 2023.

السلام والحوكمة

الجهات المانحة المساهِمة

1379.0 مليوناً
مقدار الأموال اللازمة

452.5 مليوناً
مقدار الأموال المتاحة

أستراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، الدانمرك، الاتحاد الأوروبي، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، لكسمبرغ، هولندا، النرويج، جمهورية كوريا، إسبانيا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، الأداة التحفيزية العالمية في مجال المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني، صندوق الاتحاد الأوروبي الاستئماني، المنظمة الدولية للفرنكوفونية، القطاع الخاص، صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري.

وكالات الأمم المتحدة المعنيّة

345.2 مليوناً
مقدار الإنفاق

منظمة العمل الدولية، المنظمة الدولية للهجرة، الأونروا، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، اليونيسف، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اليونسكو[17]، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، اليونيفيل، موئل الأمم المتحدة، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، صندوق الأمم المتحدة للسكان.

ستارفولا، ضابطة شرطة بلدية من المينا، استكملت التدريب الأساسي لأفراد الشرطة في كلية قوى الأمن الداخلي في عرمون.
© برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/رنا سويدان، 2023.

النتائج الرئيسية لأعمال الأمم المتحدة في إطار «السلام والحوكمة»

زيادة بنسبة **5%** في عدد **السجناء الذين يحضرون جلسات الاستماع.**

صياغة **خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان.**

إجراء **تقييمين لمخاطر الفساد.**

تدريب

2,557 من **المسؤولين الحكوميين والموظفين المكلفين** بإنفاذ **القانون على نُهُج قائمة على القانون وحقوق الإنسان.**

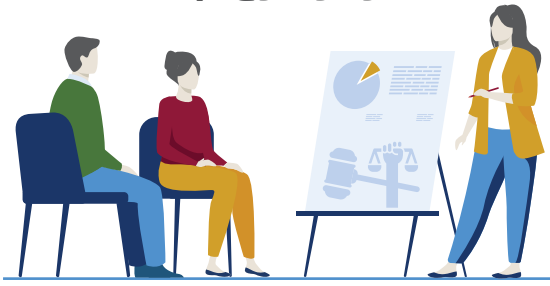

تعزيز قدرات أكثر من

181 بلدية

على **تقديم الخدمات والتصدّي لمصادر التوتر.**

عقد

38.89%

من **اتحادات البلديات** في مختلف أنحاء البلاد حوارات **بقيادة النساء** بشأن الماضي.

إتاحة فرص أفضل لأكثر من

92,500 شخص

للوصول إلى العدالة.

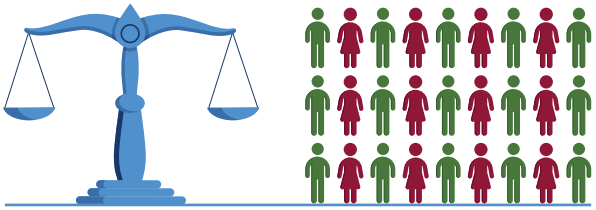

التزام

17.4% من **البلديات** بعنصر واحد على الأقل من عناصر **البرنامج الوطني لإصلاح الشرطة البلدية.**

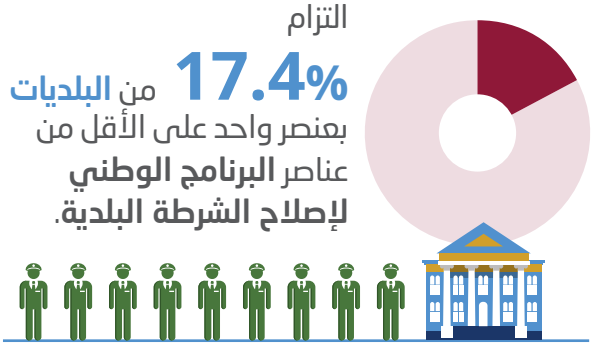

1. تعزيز العقد الاجتماعي الشمولي القائم على حقوق الإنسان لتدعيم الحوكمة الجيدة والمؤسسات الفعّالة الخاضعة للمساءلة ومشاركة المرأة

1.1 تحسين مساءلة وشفافية وفعالية مؤسسات الدولة

في عام 2023، أجرت الأمم المتحدة تحليلاً لنظام السجل المدني والإحصاءات الحيوية في لبنان بهدف تعزيز كفاءته وفعاليته. وكشف التحليل عن فرص شتى للعمل مع الأطراف المعنيّة من أجل تحسين رصد الاتجاهات الديمغرافية، مثل الحجم والهيكل السكاني ومعدلات الوفيات حسب الأعمار على المستوى المحلي والإقليمي والوطني. ومن شأن التحسينات التي أُدخلت على النظام أن تدعم تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين.

والبيانات عالية الجودة والمتاحة في الوقت المناسب أمر بالغ الأهمية للتنمية والعمل الإنساني. بيد أن مكاتب الإحصاء الوطنية تواجه المشاكل ذاتها المتصلة بالملاك الوظيفي والموارد التي تواجهها الهيئات العامة الأخرى. وجمع البيانات يطرح تحدّياً آخر. فقد تعيَّن تعليق إحدى مبادرات الحكومة الاستقصائية، وهي المسح العنقودي المتعدِّد المؤشرات، بسبب مشاكل تتعلق بإمكانية الوصول إلى البيانات في مختلف أنحاء البلد. ويؤدّي بالتالي الافتقار إلى الإحصاءات الموثوقة إلى عرقلة رصد نتائج إطار التعاون وأهداف الحكومة وإصلاحاتها الأطول أجلاً.

1.2 انخفاض معدل الفساد

استُعين بدعم الأمم المتحدة لتعزيز قدرة حكومة لبنان في مجال مكافحة الفساد، بما في ذلك استرداد الموجودات والتعاون الدولي. وافتتحت الحكومة مكتبين معنيّين بالتعاون الدولي والمساعدة القضائية المتبادلة يضمّان 45 موظفاً ومحقِّقاً.

وجرى تطوير ثلاثة نُظُم إلكترونية لتتبُّع الحالات، واستخدمت الأمم المتحدة أحدها لإصدار أول تقرير إحصائي عن المساعدة القضائية المتبادلة وتسليم المطلوبين في لبنان. ويقدِّم التقرير

حماية التراث في أوقات الأزمات

تشكِّل الحالة في جنوب لبنان خطراً ليس على الحياة البشرية فحسب بل أيضاً على التراث الثقافي في المنطقة.

وبين تموز/يوليو وأيلول/سبتمبر 2023، تولّت منظمة «بلادي» غير الحكومية اللبنانية، بدعم من صندوق «كالتشرل إيمرجنسي ريسبونس» (Cultural Emergency Response) للاستجابة للطوارئ الثقافية، تنظيم دورة تدريبية صُمِّمت خصيصاً بشأن حماية التراث الثقافي. وعُقدت الدورة في مدينة صور الأثرية المدرجة على لائحة التراث العالمي التابعة لليونسكو، وامتدت على 12 يوماً وشملت زيارات ميدانية إلى المتاحف والمواقع التي أُعيد بناؤها أو ترميمها بعد أن تعرَّضت للأضرار خلال الحرب.

وتأتي هذه المبادرة نتيجة للتعاون الطويل الأمد بين اليونسكو واليونيفيل، بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في جنوب لبنان. وشاركت أيضاً القوات المسلحة اللبنانية والدفاع المدني اللبناني والصليب الأحمر في تلك الدورة. وكانت هذه هي المرة الأولى التي تتعاون فيها هذه الهيئات مع علماء الآثار والمجتمع المحلي لفهم كيفية العمل سوياً لحماية التراث في أثناء حالات الطوارئ فهماً أفضل.

مشاركون في دورة تدريبية بشأن حماية التراث الثقافي في أوقات الطوارئ.
© اليونيفيل، 2023.

وبعد شهر من استكمال الدورة التدريبية، طُلب من المشاركين على نحو غير متوقع تطبيق المعرفة والمهارات التي اكتسبوها عندما طُلب منهم إجلاء عدد من التحف إلى المتحف الوطني في بيروت. ويقول علي بدوي، مسؤول المواقع الأثرية في جنوب لبنان: «كوننا تدربنا مع ضباط الجيش ساعدنا على إجلاء التحف بنجاح مستخدِمين أفضل الممارسات في الحفاظ على التراث».

وتضيف مريم بلحاس، وهي مسعِفة أولية في الصليب الأحمر في صور، قائلة: «ساعدتني هذه الدورة التدريبية على فهم تراثي والاعتزاز به. أعلم الآن أنه بوسعي أداء دور في الحفاظ عليه، وهو ما لم يخطر في بالي من قبل».

لمحة عامة عن عدد الطلبات وموضوعها والاتجاهات السائدة في مجال المساعدة القضائية المتبادلة بين عامي 2019 و2023.

1.3 تعزيز عملية صنع القرار بشكل شامل وفاعل وشفاف وتشاركي

في عام 2023، ساهمت الأمم المتحدة في تعزيز عملية صنع القرار الفاعل والتشاركي والشفاف في لبنان، مع التركيز على شمول النساء والفئات المهمَّشة. وشجَّعت الأمم المتحدة لبنان على اعتماد تدابير خاصة مؤقتة بغية تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية وفقاً لالتزاماته الدولية. ووقّع عشر نوّاب اقتراح قانون للتحصيص الجنساني رفعته إحدى منظمات المجتمع المدني المحلية. وعُرض مقترَح القانون على اللجنة النيابة المعنيّة للنظر فيه.

وبدعم من الأمم المتحدة، اكتسب ما يزيد عن 850 امرأة من أكثر من 25 قضاءً معرفة بكيفية إدارة الحملات وحشد الناخبين على مستوى المجتمع المحلي. ودعمت الأمم المتحدة تدابير للارتقاء بتمثيل المرأة في الأحزاب السياسية بهدف تعزيز المنافسة الإيجابية وتذليل العقبات التي تحول دون وصولها إلى المناصب القيادية. ودعمت أيضاً اجتماعاً فرعياً نسائياً غير رسمي يضم ستة من أصل النائبات الثمانية في مجلس النواب التقى مرات عدة لمناقشة الإصلاحات التشريعية والسياساتية الهادفة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين. كذلك، دعمت الأمم المتحدة إنشاء مساحات لتيسير التفاعل بين المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني، ومنظمات حقوق المرأة، والمنظمات النسائية الشعبية لكفالة أن تكون السياسات المستقبلية أكثر شمولاً واستجابة للشواغل الجنسانية.

2. تعزيز الأمن والاستقرار والعدالة والسلام

2.1 تعزيز التلاحم الاجتماعي بين المجتمعات المحلية وفي داخلها

طوال عام 2023، ظل لبنان في قبضة أزمة اقتصادية وسياسية طال أمدها. وأدّت أوجه اللامساواة في الحصول على الضروريات، مثل الغذاء والماء والكهرباء والرعاية الصحية، إلى تفاقم التوترات الاجتماعية.

فاتخذت الأمم المتحدة خطوات ترمي إلى التخفيف من حدة هذا التوتر، وقدَّمت الدعم لأكثر من 181 بلدية بقصد زيادة قدراتها في مجال الطاقة المتجدِّدة والبنية التحتية العامة وإدارة النفايات ومعالجة مياه الصرف. ودفعت مبالغ نقدية لـ 2,000 شخص في 11 بلدية، معظمهم من الشباب والنساء، مقابل أدائهم عملاً قصير الأجل وهو دعم لسُبُل عيشهم تشتد الحاجة إليه.

ومن الأهمية بمكان زيادة القدرة المالية للأسَر المعرَّضة للمخاطر بغية الحد من التوترات الاجتماعية. ومن هذا المنطلق، قدَّمت الأمم المتحدة مساعدات نقدية شهرية متعدِّدة الأغراض لـ 266,600 من أسَر اللاجئين السوريين و2,964 أسرة من جنسيات أخرى معرَّضة جميعها للمخاطر.

وخلال عام 2023، عملت الأمم المتحدة على توسيع مشاركة المرأة في بناء السلام. وشاركت 416 امرأة من كافة أنحاء لبنان في أنشطة بناء السلام والتسوية والوساطة. وتلقّت 26 امرأة من القياديات من مختلف الهويات والأعمار والخلفيات تدريباً على تيسير جلسات الحوار في مجتمعاتهن بشأن ماضي لبنان العنيف، وإنشاء مجموعات حوار تقودها النساء، وتحسين المواقف تجاه التسامح وبناء السلام. وأخيراً، أنشأت 17 امرأة من كبار صانعات السلام شبكة وطنية لبناء السلام للمرأة تهدف إلى تبادل أفضل الممارسات لتعزيز دور المرأة القيادي في بناء السلام ومنع نشوب النزاعات والوساطة.

2.2 تدعيم الجيش اللبناني ومؤسسات إنفاذ القانون

تعمل الأمم المتحدة منذ الربع الثاني من عام 2023 على دعم المؤسسات الأمنية في لبنان وسط الأزمة السياسية والاقتصادية التي تعصف بالبلاد والمنطقة المحيطة بها. وعزَّز أكثر من 2,500 مسؤول من الجيش اللبناني والأمن العام وقوى الأمن الداخلي والدفاع المدني والجمارك اللبنانية قدراتهم ومعرفتهم بشأن مجموعة واسعة من المواضيع شملت إدارة الحدود، وحقوق الإنسان في أوقات الأزمات، وقانون تجريم التحرُّش الجنسي، والجريمة المنظَّمة العابرة للحدود، والفساد. ونتيجة للدعم الذي تقدِّمه الأمم المتحدة، صُرفت أموال

جانين ونورا في تدريب على الدفاع عن النفس في «مركزنا»، وهو مركز مجتمعي تدعمه هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مدينة طرابلس اللبنانية.
© هيئة الأمم المتحدة للمرأة في لبنان/نور عبد الرضا، 2023.

متاحة من الولايات المتحدة الأمريكية لأفراد في الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي ممن هم في الخدمة الفعلية بغرض حماية سُبُل عيشهم. وساهم الدعم الذي قدَّمته الأمم المتحدة في تعزيز إدارة الحدود وتهيئة بيئة وقائية عبر تحديث مرافق التدريب، وزيادة القدرة التشغيلية، والارتقاء بقدرة حكومة لبنان على تأمين حدود البلد.

وفي تشرين الأول/أكتوبر 2023، اندلعت الأعمال العدائية بين حزب الله وإسرائيل على طول الخط الأزرق. وانتشرت القوات المسلحة اللبنانية في المنطقة، مما جذب الانتباه الدولي والمحلي. وإزاء هذه الخلفية، ستواصل الأمم المتحدة تعبئة المساعدة الدولية للقوات المسلحة اللبنانية وقوى الأمن الداخلي.

2.3 تعزيز استقلالية مؤسسات وآليات العدالة وحقوق الإنسان وخضوعها للمساءلة وإمكانية الوصول إليها وفعاليتها

ساهم الدعم الذي قدَّمته الأمم المتحدة في تعزيز قدرة الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان في لبنان، فتمكَّنت بالتالي من رصد أوضاع حقوق الإنسان في العديد من مرافق الاحتجاز.

وأسهم دعم الأمم المتحدة أيضاً في تحسين فعالية نظام العدالة وجعل الوصول إليه أكثر يُسراً. ورُفعت الطاقة الاستيعابية لأربعة سجون فتحسَّنت في إثره ظروف المحتجزين. وبدعم من الأمم المتحدة، نُفِّذت أعمال إعادة تأهيل ضرورية لشبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي. وقامت الأمم المتحدة، سعياً منها للارتقاء بكفاءة تقديم خدمات العدالة، بدعم استحداث أدوات الإدارة والتقييم، وبتجهيز قصر العدل في بيروت بنظام الطاقة الشمسية، وبالمساهمة في تجديد مَرْكَبات الشرطة المستخدَمة لنقل المحتجزين إلى جلسات الاستماع. وعُزِّزت إجراءات المحاكمة العادلة بقصد مكافحة ارتفاع مستويات الحبس الاحتياطي. واستُحدثت عمليات جديدة لإدارة المحاكم بهدف تعجيل الإجراءات القانونية.

وكذلك، دعمت الأمم المتحدة توسيع نطاق الحصول على المعونة القضائية لمختلف الفئات المعرَّضة للمخاطر. وساهمت في بلورة استراتيجية وطنية تجريبية جديدة للمعونة القضائية، مما ساعد أكثر من 92,000 شخص، بمن فيهم 1,500 شخص عديم الجنسية، على الحصول على الدعم القانوني.

«لم يكن لدينا أي فكرة» - درء حالات انعدام الجنسية وتخفيضها في لبنان

عندما وُلِدت الطفلة ماريتا في لبنان، لم يدرك والداها بأن عليهما تسجيل ابنتهما خلال مهلة سنة واحدة. وكان والد ماريتا عاملاً يومياً في بيروت، ولم يكن بمقدوره أن يضيِّع أجر يوم عمل لاستكمال الأوراق الرسمية في بعلبك.

وتقول والدة ماريتا: «كنت خائفة جداً ولم أعرف ماذا أفعل. آرقتني فكرة أن ابنتي لن تحصل على بطاقة هوية، وأنها لن تتمكن من الالتحاق بالمدرسة أو مراجعة طبيب».

فأحالت وزارة الشؤون الاجتماعية القضية إلى شريك مفوضية شؤون اللاجئين، منظمة رواد الحقوق غير الحكومية (Frontiers Rights). وتولَّت المنظمة هذه القضية وقدَّمت المساعدة القانونية المجانية ومثَّلت الأسرة أمام المحكمة بدعم من المفوضية. وأتت النتيجة إيجابية، فماريتا التي تبلغ اليوم ست سنوات مسجَّلة بصفتها مواطنة لبنانية، وهي بالتالي لم تَعُد عديمة الجنسية.

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2023.

وماريتا هي واحدة من 1,500 شخص من أصل لبناني عديم الجنسية تمكنوا، بدعم من المفوضية، من تدارك افتقارهم إلى الجنسية أو من الحصول على الأوراق الثبوتية. وتلقت نحو 7,000 فتاة وفتى مساعدة مماثلة.

وتضيف والدة ماريتا قائلة: «أخبرني الجميع أن الإجراءات القانونية ستكون معقدة للغاية. وكنت قلقة جداً مما سيتوجب علينا تسديده، لا سيّما في خضم هذه الأزمة المالية. ومدّت منظمة رواد الحقوق يد العون ورافقتني فعلاً طوال الطريق. لقد أشعرتني بالراحة وشرحت لي كل التفاصيل. وشعرت العائلة بأكملها بالفرح عندما تمّ أخيراً تسجيل ماريتا في الدوائر الرسمية. ومجرد شكر المنظمة لا يكفي للتعبير عن امتناننا لها».

المشاريع السريعة الأثر

المشاريع السريعة الأثر هي مشاريع صغيرة الحجم تنفَّذ في إطار زمني قصير بمشاركة محلية. وتستعين اليونيفيل بهذه المشاريع من أجل المساعدة على التخفيف من أثر وجودها على السكان المدنيين، والمساهمة في تفويضها بموجب الفصل المتعلق بالسلام والأمن. وتستجيب المشاريع السريعة الأثر للاحتياجات العاجلة التي يبديها المحاورون المحليون، وفقاً لسياسة الحكومة اللبنانية الوطنية والقصد الاستراتيجي لليونيفيل. وتدعم المشاريع مبادرات مختلفة، مثل تحسين فرص حصول السكان المحليين على الخدمات الأساسية وتعزيز مشاركة المرأة في مبادرات السلام والاستقرار.

وتشمل النتائج الرئيسية للمشاريع السريعة الأثر التي نُفِّذت في عام 2023 ما يلي:

- تحسَّنت الخدمات الأساسية للسكان المحليين في 22 بلدية بفضل تطوير البنى التحتية. وتمّ تجهيز مبانٍ بلدية بألواح شمسية، وتحديث إنارة الشوارع والطرق، وبناءً حديقة مجتمعية.
- حصل أكثر من 37,000 شخص على خدمات مياه الشرب الأساسية.
- جرى تحديث أربعة مراكز للتنمية الاجتماعية، مما يسَّر توفير الخدمات الأساسية لنحو 6,350 مستفيداً معرَّضاً للمخاطر شهرياً.

جندي من حفظة السلام الصينية التابعة للأمم المتحدة يقوم، بحذر وعناية، بأعمال خطيرة لإزالة الألغام في قرية رميش، بجنوب لبنان.
© اليونيفيل/باسكوال غوريز، 2023.

الكوكب

152.24 مليوناً الجهات المانحة المساهِمة

مقدار الأموال اللازمة

كندا، الاتحاد الأوروبي، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، الكويت، لبنان، النرويج، جمهورية كوريا، السويد، سويسرا، الولايات المتحدة الأمريكية، مجموعة البنك الدولي، صندوق التكيُّف، تمويل أساسي، صندوق الاتحاد الأوروبي الاستئماني، مرفق البيئة العالمية، الصندوق المتعدِّد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال.

97.4 مليوناً

مقدار الأموال المتاحة

وكالات الأمم المتحدة المعنيّة

71.9 مليوناً

مقدار الإنفاق

منظمة الأغذية والزراعة، منظمة العمل الدولية، اليونيسف، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، موئل الأمم المتحدة، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع[18]، برنامج الأغذية العالمي.

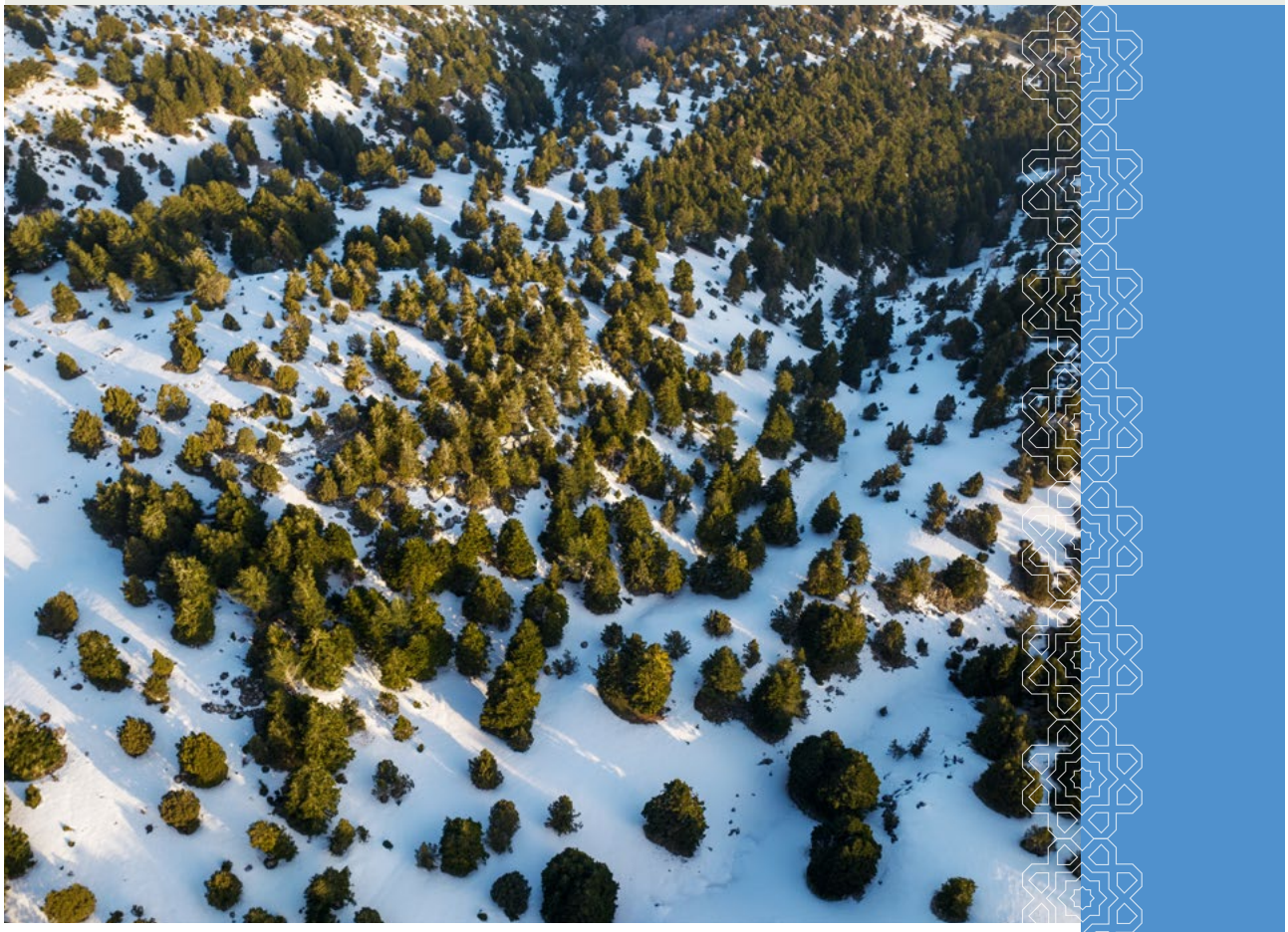

© برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2023.

النتائج الرئيسية لأعمال الأمم المتحدة في إطار «الكوكب»

تزويد
19 شركة
بتكنولوجيا محسَّنة للإنتاج المستدام.

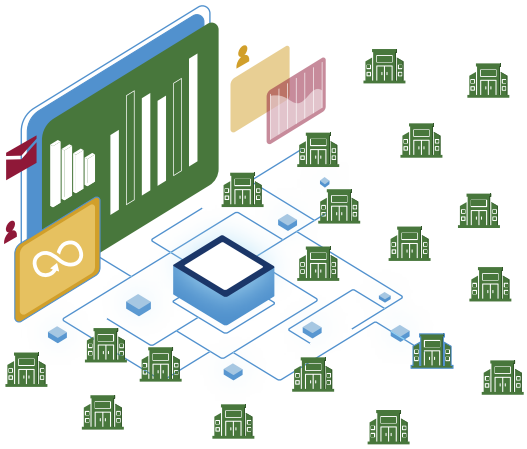

تركيب ما مقداره **10.452** ميغاوات
في **الطاقة الشمسية**.

ما يكفي **لتوليد الطاقة** لـ **300** مدرسة

توفير نحو **4** مليون دولار سنوياً من **كلفة الوقود**

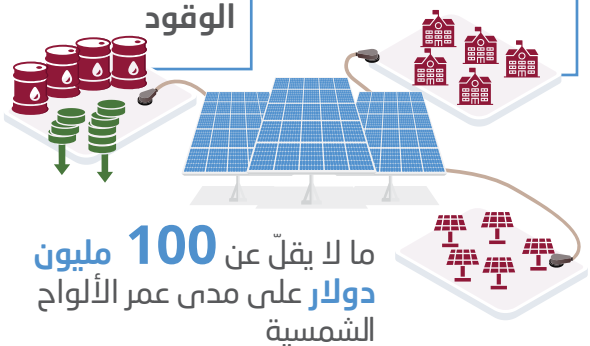

ما لا يقلّ عن **100** مليون **دولار** على مدى عمر الألواح الشمسية

خفض **انبعاثات غازات الدفيئة** بمقدار
12,337 طناً من **مكافئ ثاني أكسيد الكربون**.

ترميم
2,203 هكتارات
من **الغابات المتدهورة**.

أكثر بنسبة **20%**
من مساحة **بيروت**

230,841 شخصاً
استفادوا مباشرة من مبادرات **حماية الطبيعة وتعزيز الاستخدام المستدام للموارد**.

تعزيز قدرة
12,230 هكتاراً
من **الأراضي الزراعية** على تحمُّل تغيُّر المناخ ومقاومة الجفاف والإجهاد المائي.

1. تعزيز الاستقرار والتعافي الأخضر للحد من قابلية التضرُّر والمخاطر البيئية

1.1 خفض التلوث والحفاظ على كفاءة الموارد الطبيعية

عملت الأمم المتحدة عن كثب مع وزارة الطاقة والمياه ومؤسسات المياه الإقليمية الأربع من أجل التوصل إلى حالة مجدية مالياً ومستدامة في ما يتعلق بإمدادات المياه العامة وخدمات الصرف الصحي، تماشياً مع خطة التعافي لقطاع المياه في لبنان. وتقود الأمم المتحدة فِرق عمل تُعنى بوضع سياسات واستراتيجيات في مجالات تتعلق مثلاً بمعالجة مياه الصرف وملاك الموظفين. وقد وفّرت الدراسات عن ذوبان الثلوج وإدارة نوعية المياه أدلّة يعوَّل عليها في كسب التأييد والعمل بشأن تغيُّر المناخ وإدارة الموارد المائية.

وركّزت فِرقة العمل المعنيّة بمعالجة مياه الصرف على نقل المسؤوليات المتعلقة بمحطات معالجة مياه الصرف الصحي من مجلس الإنماء والإعمار إلى مؤسسات المياه الإقليمية. وتقوم الأمم المتحدة، من خلال فِرقة العمل، بتبادل الخبرات لدعم وضع السياسات والاستراتيجيات اللازمة لبناء قدرات مؤسسات المياه الإقليمية الإدارية.

1.2 تكثيف التخفيف من آثار تغيُّر المناخ والتكيُّف معه

بدعم من مختلف الجهات المانحة، خفضت الأمم المتحدة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بأكثر من 12,000 طن بتنفيذها تدابير متنوّعة للتخفيف من آثار تغيُّر المناخ، بما فيها على صعيد الطاقة المتجدِّدة وكفاءة الطاقة في مختلف المرافق مثل الصناعات والمستشفيات والبلديات ومرافق ضخ المياه والمدارس.

1.3 النُّظُم الإيكولوجية البرية والبحرية والساحلية

تأتت عن الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة حماية الموارد الطبيعية والنهوض بها، وشملت إعادة التحريج في أعالي جبال شمال لبنان، وتعزيز أنشطة السياحة البيئية التي تحمي المناطق الطبيعية، وتقديم الدعم لتعاونيات الأغذية

مكافحة ندرة المياه بمصادر المياه غير التقليدية

تعيش إدي أبو حنا في زحلة، أكبر مدن محافظة البقاع في لبنان.

وعلى مدى العقد الماضي، فاقم تغيُّر المناخ ندرة المياه في زحلة فباتت تعطِّل الحياة اليومية للسكان، لا سيّما حياة العائلات الكبيرة.

وتقول إيدي: «يصعُب على العائلات أداء أنشطتها اليومية بسبب شحّ المياه. وأنا قلقة على مستقبل بنات وأبناء إخوتي. فعندما كنت صغيرة، كان الماء متوفِّراً بكثرة خلافاً لأيامنا هذه. لا بل على المزارعين أن يتناوبوا اليوم على ري أراضيهم».

وبغية معاونة عائلات مثل عائلة إيدي على التصدّي لندرة المياه، يعمل موئل الأمم المتحدة، بالتعاون مع شركاء يشملون الإسكوا واليونيسف، على دعم استخدام مصادر المياه غير التقليدية والإدارة المستدامة للمياه.

وبتمويل من صندوق التكيُّف، يساعد موئل الأمم المتحدة على تعزيز قدرة الأسَر المعيشية والمزارعين على الصمود في مواجهة ندرة المياه عبر تعزيز إدراج اعتبارات تغيُّر المناخ في التخطيط الحضري على مستوى الأقضية والبلديات. ويدعم الموئل أيضاً، من خلال أنشطة بناء القدرات والتدخلات العملية، إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في محطة زحلة لأغراض الري. وقد زوَّد الموئل عشر مؤسسات تعليمية بمعدات تجميع مياه الأمطار وإعادة استخدامها، وشجَّع على استعمال تقنيات الزراعة الدائمة بهدف تعزيز قدرة الممارسات الزراعية على الصمود.

وتضيف إيدي قائلة: «ندرة المياه هي بمثابة تذكير كي أعيش حياتي على هذه الأرض بمسؤولية لصالح الأطفال الذين يحيطون بي، بنات وأبناء إخوتي. فأنا أريدهم أن يتمكنوا من متابعة العيش في زحلة وأن يستمتعوا بمواردها الغنية».

إيدي أبو حنا، إحدى المستفيدات من المشروع، في فناء منزلها الخلفي في زحلة.
© الإسكوا، 2023.

الزراعية والسياحة الريفية الصغيرة، وإطلاق المبادرات المحلية الصديقة للبيئة التي تحمي سُبُل العيش المستدامة. وشهد حوالي 12,000 هكتار من الأراضي الزراعية تحسُّناً عبر تحديث قنوات الري في 15 قرية في كافة أنحاء البلد، وبُني خزانان صغيران لزيادة مصادر مياه الري.

مصل اللبن - تحويل أحد مشتقات الألبان إلى طعام مغذٍ وميسور التكلفة

مصل اللبن هو السائل المتبقي من الحليب عند صنع الجبن، وهو يشكِّل حوالي 90 في المائة من حجم الحليب ويحتوي على 55 في المائة تقريباً من مغذياته.

وفي لبنان، تنتج صناعة الألبان أكثر من 200,000 طن من مصل اللبن سنوياً. ولكن لا تستخدم سوى نسبة ضئيلة منه وتذهب النسبة الأكبر هدراً. ويسبِّب ماء اللبن مشاكل بيئية خطيرة عندما يُصرَّف مباشرة في الطبيعة. أما معالجته في محطات مياه الصرف فيكبِّد الشركات تكاليف إضافية.

وفي إطار برنامج «سويتش ميد» SwitchMed الممول من الاتحاد الأوروبي، تعمل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية عن كثب مع الشركاء الصناعيين لتطوير منتجات غذائية ومشروبات مبتكرة ومغذية مصنوعة من مصل اللبن ومخصَّصة لاحتياجات شركات الألبان اللبنانية، ولا سيّما الصغيرة والمتوسطة منها. وقد أفضى المشروع إلى تطوير ثلاثة منتجات جديدة مصنوعة أساساً من مصل اللبن هي عصائر الفاكهة، ولبن العيران، والجبن القابل للدهن. وانضمت شركتان بداية إلى المشروع الذي بات يضم ست شركات أخرى من لبنان والمنطقة حريصة على الاستفادة من فوائد استخدام مصل اللبن في منتجاتها.

وشركة سكاف دايري فارم للألبان هي إحدى المشارِكات في المشروع. ويقول مديرها: «نحن شركة ألبان صغيرة، لذلك كان يصعب علينا الاستثمار في أحدث التقنيات اللازمة لتجفيف مصل اللبن وتركيزه. وبفضل الدعم التقني الذي تلقيناه في إطار مشروع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، نجحنا في تطوير نَهج مبتكر في صناعة الجبن القابل للدهن القائم على مصل اللبن. وسررنا للغاية بالمنتَج النهائي. فهذا الجبن ليس لذيذاً فحسب، بل إنه أيضاً صحي أكثر من غيره من المنتجات التي غالباً ما تصنَّع بمكونات غير الألبان، مثل الزيوت النباتية. ونحن نتطلع إلى المضي قُدُماً في هذا المشروع وتنويع أصناف منتجاتنا».

موظفات شابات يجلسن على براميل فارغة في أثناء استراحتهن. © منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية/كلوي خوري، 2023.

إيلاء الأولوية للمساواة بين الجنسين

يعاني لبنان من لبنان أوجه عدم مساواة هيكلية ملحوظة بين الجنسين. وفي عام 2023، صُنِّف البلد في المرتبة 132 من أصل 146 دولة في المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين، واحتل خصوصاً مرتبة سيئة في المشاركة في القوى العاملة (المرتبة 127) والتمكين السياسي (المرتبة 144)[19].

والتزمت الأمم المتحدة في عام 2023 بتنفيذ برامج مراعية للمنظور الجنساني ورصد آثارها، لا سيّما بالاستناد إلى مؤشر المساواة بين الجنسين، بالتعاون مع شركائها الرئيسيين بما في ذلك الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية ووزارات عدة. وشكّل موضوع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الهدف الرئيسي في 29 في المائة من إجمالي التمويل الذي وفرته الأمم المتحدة في العام ذاته. ويشار إلى أن الأولوية الاستراتيجية «الناس» خصّصت نسبة التمويل الأعلى للموضوع السابق ذكره بنسبة 37 في المائة، فيما خصّصت الأولويتان الاستراتيجيتان «السلام والحوكمة» و«الازدهار» نسبتي 20 في المائة و18 في المائة على التوالي. أما الأولوية الاستراتيجية «الكوكب» فخصّصت نسبة التمويل الأدنى لموضوع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وقد انعكس هذا الاتجاه عالمياً.

وانطلاقاً من التزامها القوي بالتصدّي لعدم المساواة بين الجنسين، تولي الأمم المتحدة الأولوية لقضايا المساواة بين الجنسين عبر مجموعة واسعة من المشاريع هدفها الرئيسي موضوع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويتحقّق ذلك من خلال البرمجة في مجالات عدة، بما في ذلك التمكين الاقتصادي للمرأة، والعمل من أجل إنهاء العنف ضد النساء والفتيات، والارتقاء بالمشاركة السياسية للمرأة، والنهوض بأجندة المرأة والسلام والأمن.

وعملت الأمم المتحدة على تعزيز تمثيل المرأة في الهيئات المقرّرة في لبنان فدعمت، تحقيقاً لهذه الغاية، الإصلاح القانوني بمساهمتها في مشروع قانون التحصيص الجنساني في المجالس المحلية. ووقع عشرة نواب القانون الذي عُرض في إثره على اللجنة النيابة المعنيّة للنظر فيه.

ومن خلال هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ساعدت الأمم المتحدة أيضاً في تدريب أكثر من 850 امرأة من مختلف أنحاء البلاد على كيفية إدارة الحملات السياسية وحشد الناخبين على مستوى المجتمع المحلي. ودعمت الأمم المتحدة أيضاً عقد اجتماع فرعي نسائي غير رسمي، فضلاً عن إتاحة مساحات لتيسير التفاعل المباشر بين منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق المرأة والمؤسسات الوطنية بهدف ضمان مراعاة أولويات المرأة في السياسات والإجراءات المستقبلية.

وفي عام 2023، ساهمت الأمم المتحدة في النهوض بالأُطر القانونية بغية تعزيز النمو الاقتصادي الشامل للجنسين. ودعمت أيضاً فرص العمل اللائق للشباب والنساء والفئات الأخرى المعرَّضة للمخاطر. ونتيجة لذلك، اكتسبت أكثر من 1,500 مُزارعة خبرة في أساليب الإنتاج والوصول إلى الأسواق؛ وحسَّنت أكثر من 3,500 امرأة مهاراتهن بما يساعدهن على الوصول إلى سوق العمل؛ وتلقّت 430 من المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والتعاونيات التي تقودها النساء تدريباً على أساليب الإنتاج، وشمول الجنسين، وممارسات تسيير الأعمال، والوصول إلى الأسواق.

وكذلك، تبذل الأمم المتحدة جهوداً ملموسة للتصدّي للعنف ضد النساء والفتيات، وتتيح خدمات الاستجابة المنقِذة للأرواح للنساء المعرَّضات لخطر العنف الجنساني. وتعمل أيضاً في سبيل تغيير الممارسات الثقافية الضارة والمواقف الاجتماعية التي تسهم في العنف ضد المرأة. ومثال على ذلك هو مشروع مشترك لتوفير أماكن آمنة حيث مُنحت معلومات وخدمات متخصِّصة تهدف إلى مكافحة العنف الجنساني لفائدة أكثر من 52,000 امرأة وفتاة. وفي عام 2023، قدَّمت الأمم المتحدة مساعدة نقدية إلى 5,700 امرأة معرَّضات للمخاطر، مما زاد استقلاليتهن الذاتية وبالتالي خفَّض احتمال تعرُّضهن للعنف الجنساني. وساعدت أيضاً زهاء 9,200 امرأة سبق أن تعرَّضن للعنف الجنساني على الوصول إلى العدالة.

وفي عام 2019، اعتمد لبنان خطة عمل وطنية تهدف إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1325 المتعلق بالمرأة والسلام والأمن. وبعد مرور أربع سنوات، نفِّذت تقريباً 50 في المائة من أحكامه. وبدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، أدخل الجيش اللبناني مثلاً تغييرات مهمة شملت صياغة استراتيجية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني تهدف إلى تعزيز تجنيد النساء واستبقائهن.

وتدعو خطة العمل الوطنية إلى تعزيز مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات وبناء السلام، وقد أسهم الدعم الذي تقدِّمه الأمم المتحدة في تحقيق هذا الهدف. وفي عام 2023، قادت أكثر من 300 امرأة فعلياً الحوارات والوساطة على المستوى الوطني والمحلي لتعزيز المصالحة في إثر ماضي البلاد العنيف. وبدعم من الأمم المتحدة، تلقّت حوالي 2,200 امرأة تدريباً سمح لهن بتعزيز الاستقرار الاجتماعي ومكافحة خطاب الكراهية.

ودعمت وكالات الأمم المتحدة وضع استراتيجية وطنية جديدة شاملة لعدة قطاعات خاصة بالمرأة (2022-2030)، فضلاً عن خطة عمل وطنية تمتد على ثلاث سنوات.

باء. دعم الشراكات

صاغ فريق الأمم المتحدة القُطري في لبنان خطة عمل بشأن إدماج ذوي الإعاقة للفترة 2023-2025، وهي خطة متعدّدة القطاعات تهدف إلى ضمان المراعاة الكاملة لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن عمل الأمم المتحدة. وقد صِيغت الخطة على أساس التعاون الوثيق بين منظمات المجتمع المدني، والجمعيات والمنظمات التي تمثِّل الأشخاص ذوي الإعاقة، والحكومة.

وبالتوازي مع ذلك، وضِعت استراتيجية وطنية للأشخاص ذوي الإعاقة بدعم من الأمم المتحدة وتحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية. وهذه الاستراتيجية، التي صِيغت بمشاركة مختلف الجهات المعنيّة وصدَّقت عليها الجمعيات والمنظمات التي تمثِّل الأشخاص ذوي الإعاقة، مصحوبة بخطة عمل مدتها ثلاث سنوات تطرح إطاراً شاملاً لضمان مراعاة الإعاقة في كافة قطاعات السياسة العامة.

وسهَّلت كذلك الأمم المتحدة التنسيق بين المنسقة الوطنية للتحوّل في النُّظم الغذائية في لبنان والشركاء الدوليين الرئيسيين بغية مضاعفة الإمكانات التحويلية للنُّظُم الغذائية لما تؤدّيه من دور في تسريع التقدُّم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي أيار/مايو 2023، عمدت المنسقة الوطنية، بالتعاون مع الجهات المعنيّة الوطنية والشركاء الدوليين، إلى نشر وثيقة «مسار تحوّل نظام الغذاء في لبنان: نحو بناء أفضل للتعافي من الهشاشة». وعُرضت الوثيقة باعتبارها أحد التزامات الحكومة بالقضاء على الجوع (الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة) والنهوض بخطة أهداف التنمية المستدامة الأعمّ، وذلك خلال مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية الذي عُقد في روما في تموز/يوليو 2023 ومؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة الذي عُقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر 2023. وتطرح الوثيقة استراتيجيات تهدف إلى تحقيق نتائج على صعيد المجتمع والاقتصاد والبيئة والأمن الغذائي ضمن عملية تحوّل النُّظُم الغذائية.

ويتّبع لبنان نَهجاً رائداً في ما يتعلق بتحوّل النُّظُم الغذائية؛ فالمنسقة الوطنية هي عضو في مجلس النواب اللبناني، وبالتالي غالباً ما تُستحدث التدابير على مستوى السلطة التشريعية. وعقب مشاورات وطنية واسعة النطاق، قدَّمت المنسقة الوطنية مشروع قانون إلى مجلس النواب بشأن الحق في الغذاء. وتستلزم الجهود اللاحقة الآيلة إلى اعتماد القانون وتنفيذ العناصر المتبقية من الوثيقة توطيد التعاون والتواصل بين كافة الجهات المعنيّة.

وعملاً بإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2023-2025، أطلقت الأمم المتحدة مبادرة تهدف إلى العمل مع المغتربين اللبنانيين لتعزيز مكانتهم بوصفهم شركاء رئيسيين في التنمية. وسعت الأمم المتحدة أيضاً إلى تحسين التعاون بين المجتمع الدولي والقطاع الخاص.

مزارعون يتلقون الدعم من منظمة الأغذية والزراعة في إطار برنامج تنمية القطاعات الإنتاجية.
© منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في لبنان/رالف عازار، 2023.

جيم. الاستعراض المالي العام

في عام 2023، حشدت الأمم المتحدة 1,080.54 مليون دولار للأنشطة المحدَّدة في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة من أصل 2,582.78 مليون دولار، وهو المبلغ الذي كان مطلوباً لتلك السنة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغ معدل الإنفاق بموجب إطار التعاون 82 في المائة. وتمّ صرف ما مجموعه 885.21 مليون دولار في سياق الأولويات الاستراتيجية الأربع. ويتعمَّق هذا القسم في استخدام تلك الموارد على نطاق هذه الأولويات في عام 2023[20].

يبيِّن الشكل 1 الموارد اللازمة والمتاحة والإنفاق في عام 2023 لكل من الأولويات الاستراتيجية الأربع من إطار التعاون.

وسجَّلت الأولوية الاستراتيجية «الازدهار» الفجوة الأدنى بين الموارد اللازمة والموارد المتاحة قدرها 13 في المائة، تليها «الكوكب» ثم «الناس» ثم «السلام والحوكمة» بفجوات تبلغ 36 في المائة و53 في المائة و67 في المائة على التوالي. وعموماً، أُتيحت موارد أكثر من المطلوب في ما يتعلق بـ 10 في المائة من المشاريع في عام 2023.

وحظيت الأولوية الاستراتيجية «الناس» بأعلى معدل للإنفاق بلغ 92 في المائة من الأموال المتاحة. وبلغ معدل الإنفاق على «السلام والحوكمة» 76 في المائة و«الكوكب» 74 في المائة و«الازدهار» 64 في المائة.

الشكل 1. إجمالي الموارد اللازمة والمتاحة والمنفقَة في عام 2023 حسب الأولوية الاستراتيجية (بملايين الدولارات)

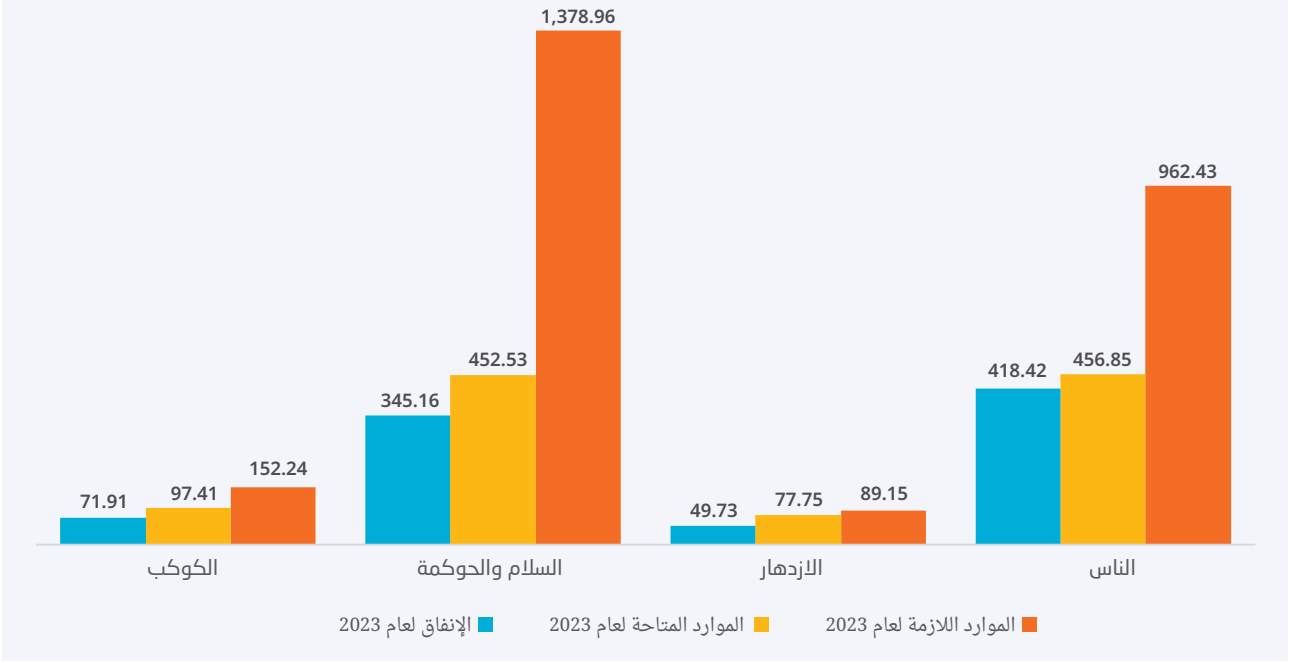

إنجاز أعمال ترميم قصر سرسق. © اليونسكو، 2023.

الشكل 2. إجمالي الموارد اللازمة والمتاحة والمنفقة في عام 2023 حسب المخرجات (بملايين الدولارات)

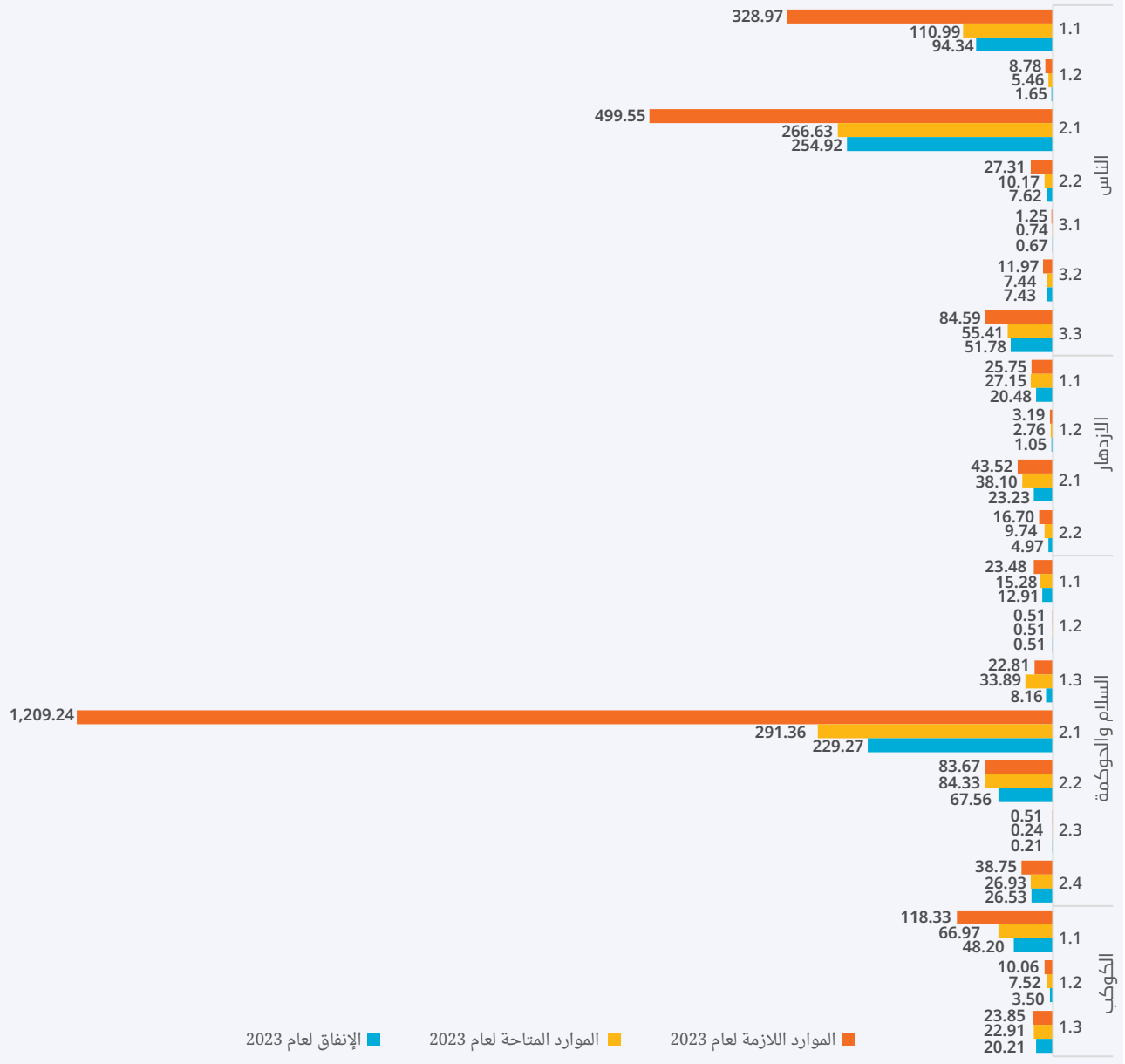

يبيِّن الشكل 2 الموارد اللازمة والمتاحة والمنفقة في عام 2023 لكل المخرجات المتوخاة من إطار التعاون. وتمثِّل ثلاثة مخرجات وحدها 79 في المائة من المبلغ الإجمالي للموارد اللازمة، و62 في المائة من المبلغ المتاح، و65 في المائة من المبلغ المصروف بموجب إطار التعاون في عام 2023. وهذه المخرجات هي السلام والحوكمة 1.2، بشأن تعزيز الاستقرار الاجتماعي عبر المساعدات النقدية؛ والناس 1.2، المتعلق بالحصول على الخدمات الأساسية؛ والناس 1.1، الذي يتناول الحصول على الحماية الاجتماعية.

أما المخرجات ذات المستويات الأدنى من الموارد اللازمة والمتاحة والمنفقة فهي الناس1.3، المتصل بالأطر القانونية والسياساتية للحماية؛ والسلام والحوكمة 2.1، الذي يتناول مكافحة الفساد؛ والسلام والحوكمة 2.3، المتعلق بثقافة السلام.

ومن جهة أخرى، فإن المخرجين اللذين تلقّا أقل نسبة من التمويل مقارنة بالموارد اللازمة هما ذاتهما اللذان تلقّا أكبر قدرٍ من التمويل النقدي، وهما السلام والحوكمة 1.2 والناس 1.1 حيث بلغت الفجوة التمويلية 76 في المائة و66 في المائة على التوالي. وينطوي هذان المخرجان على تقديم المساعدة النقدية.

وفي المقابل، فإن المخرجين اللذين حقَّقا أكبر فائض في التمويل هما السلام والحوكمة3.1 بشأن صنع القرار التشاركي، الذي حقَّق فائضاً بنسبة 49 في المائة، يليه الازدهار 1.1 بشأن قدرات المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والمزارعين الذي حقَّق فائضاً بنسبة 5 في المائة.

وبلغ معدل صرف مخرجين 100 في المائة هما السلام والحوكمة 2.1 المتعلق بمكافحة الفساد، والناس 3.2 المتصل بمشاركة الفئات الأكثر تعرُّضاً للمخاطر في برامج الحماية.

الشكل 3. تمويل دعم المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان والحفاظ على السلام (بملايين الدولارات)

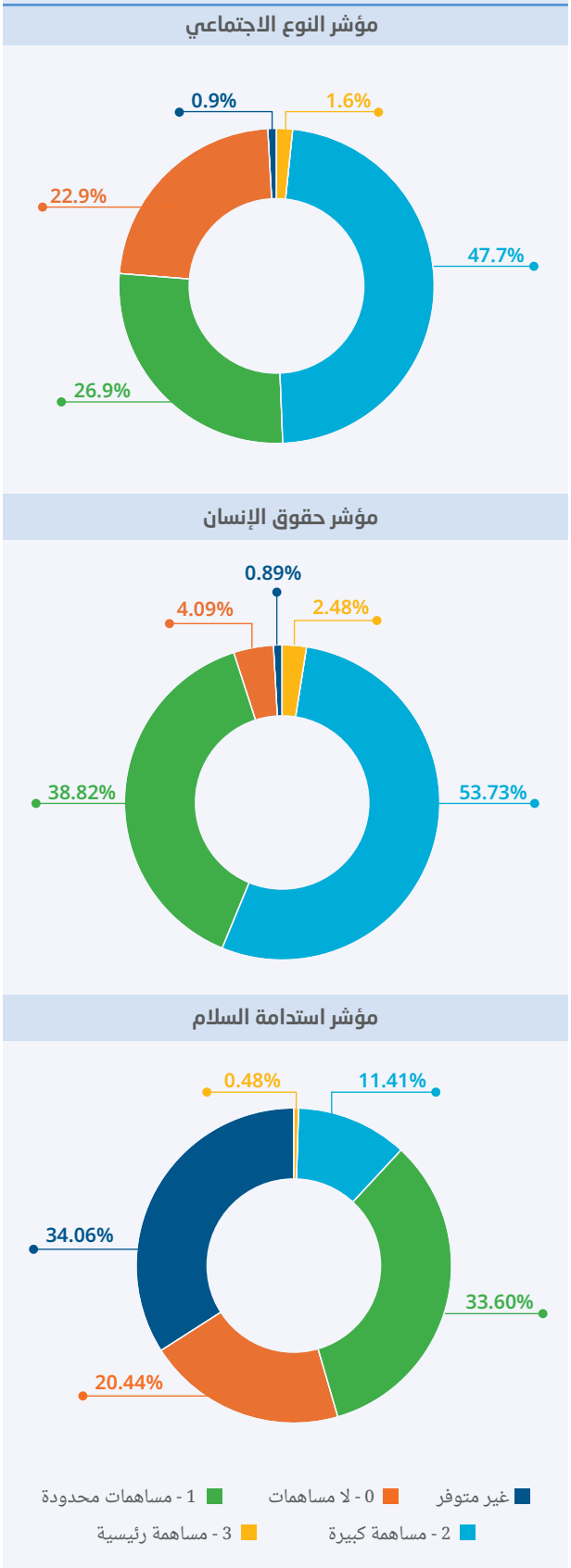

ملاحظة: استناداً إلى إرشادات بشأن تطبيق مؤشرات النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان واستدامة السلام.

يبيِّن الشكل 3 الأولوية الاستراتيجية من بين الأولويات الثلاث، ألا وهي المساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان، والحفاظ على السلام، التي يساهم فيها تمويل الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، 2.5 في المائة من اجمالي المساهمات في مؤشر حقوق الانسان هي مساهمة رئيسيّة ما يعني أن هذه النسبة من موارد الأمم المتحدة وجِّهت إلى مشاريع تهدف في المقام الأول إلى تعزيز حقوق الإنسان.

ويبيِّن هذا الشكل مقدار مساهمة تمويل الأمم المتحدة في تحقيق هدف معيَّن. فقد أسهمت مثلاً نسبة 26.9 في المائة من الموارد المتاحة في تحقيق المساواة بين الجنسين بطريقة محدودة، ما يعني أن الإجراءات المموّلة تهدف تحديداً إلى دعم النوع الاجتماعي المحروم، أو أن هناك بعض النية لإدراج جانب من جوانب التحليل الجنساني وإن لم تكن المساواة بين الجنسين الهدف الرئيسي للتمويل.

ومن الجدير بالملاحظة أن هدف الحفاظ على السلام يتلقّى أقل قدرٍ من الموارد، ولا تسهم في تحقيق هذا الهدف بصورة محدودةً أو كبيرة أو رئيسية سوى نسبة 45.5 في المائة من موارد الأمم المتحدة.

© برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2023.

يبيِّن الشكل 4 مقدار الموارد المتاحة لدعم كل هدف من أهداف التنمية المستدامة، والمبلغ المصروف فعلاً. ومن بين كافة الموارد المتاحة، خُصِّصت نسبة 57.69 في المائة لثلاثة أهداف وحصل الهدف 2: القضاء التام على الجوع على القدر الأكبر من التمويل (317.5 مليون دولار). ويشكِّل ذلك حوالي 29.57 في المائة من إجمالي التمويل المتاح لكافة أهداف التنمية المستدامة بموجب إطار التعاون لعام 2023. والهدفان الآخران الأعلى تمويلاً من أهداف التنمية المستدامة هما الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية والهدف 4: التعليم الجيد، وخصِّص لكل منهما 167.58 مليون دولار، أي 15.61 في المائة تقريباً من المجموع، و134.4 مليون دولار، أي 12.51 في المائة تقريباً من المجموع على التوالي.

أما الهدفان الأقل تمويلاً فهما الهدف 14: الحياة تحت الماء والهدف 13: العمل المناخي، وخصِّص لكل منهما 0.44 مليون دولار، أي 0.04 في المائة تقريباً من المجموع، و1.20 مليون دولار، أي 0.11 في المائة تقريباً من المجموع على التوالي.

ومن جهة أخرى، حصلت ثلاثة أهداف على أعلى معدلات الصرف هي الهدف 4: التعليم الجيد (94.90 في المائة)، والهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه (94.62 في المائة)، والهدف 1: القضاء على الفقر (93.39 في المائة).

الشكل 4. توزيع الموارد المتاحة والإنفاق لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة (بملايين الدولارات)

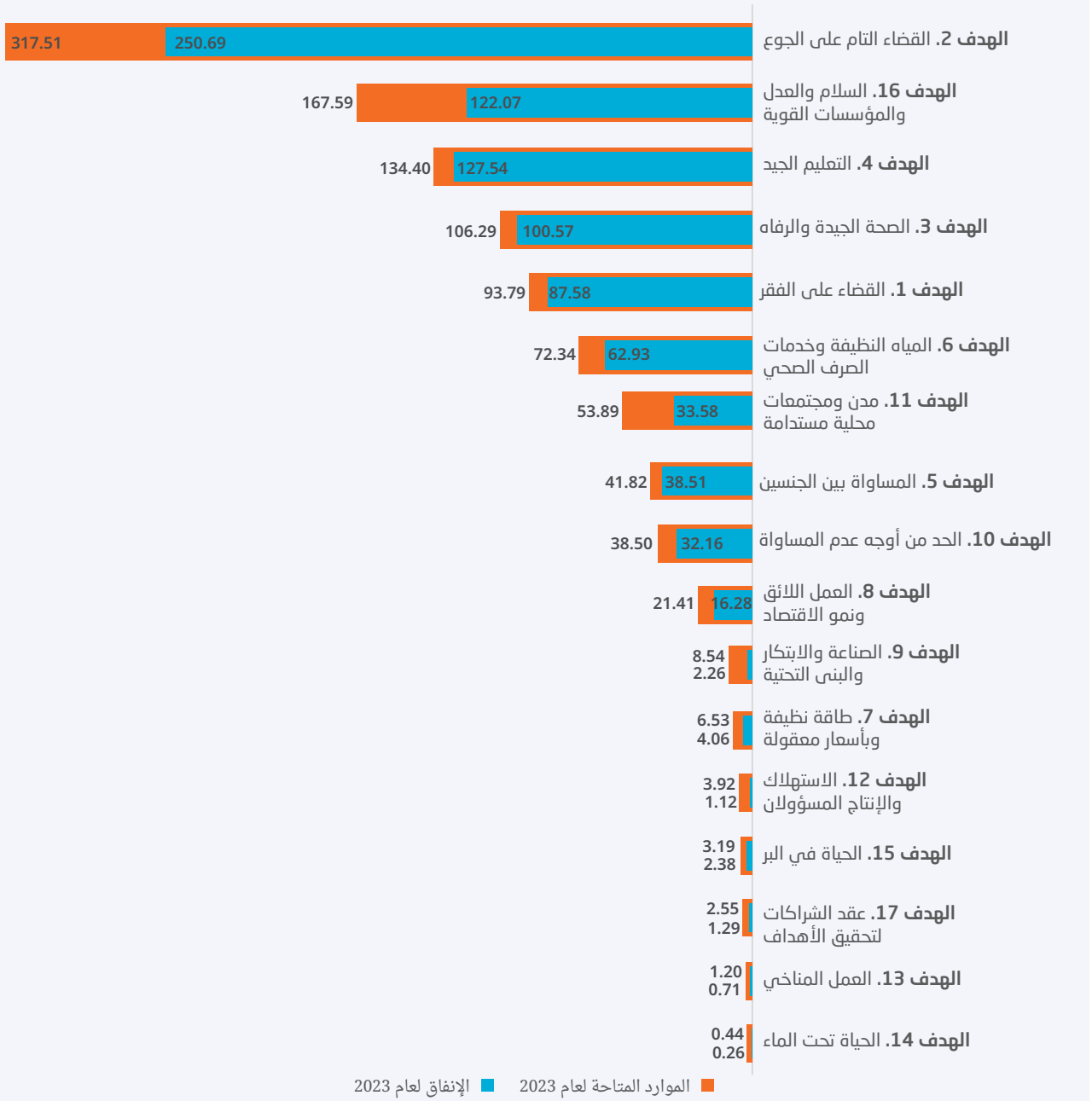

ملاحظة: في حال تعدَّد أهداف التنمية المستدامة لكل مشروع، تقسَّم الموارد المتاحة بالتساوي حسب عدد الأهداف الواردة ضمن كل مشروع.

الشكل 5. الموارد المتاحة للبرامج المشتركة لعام 2023 (بملايين الدولارات)

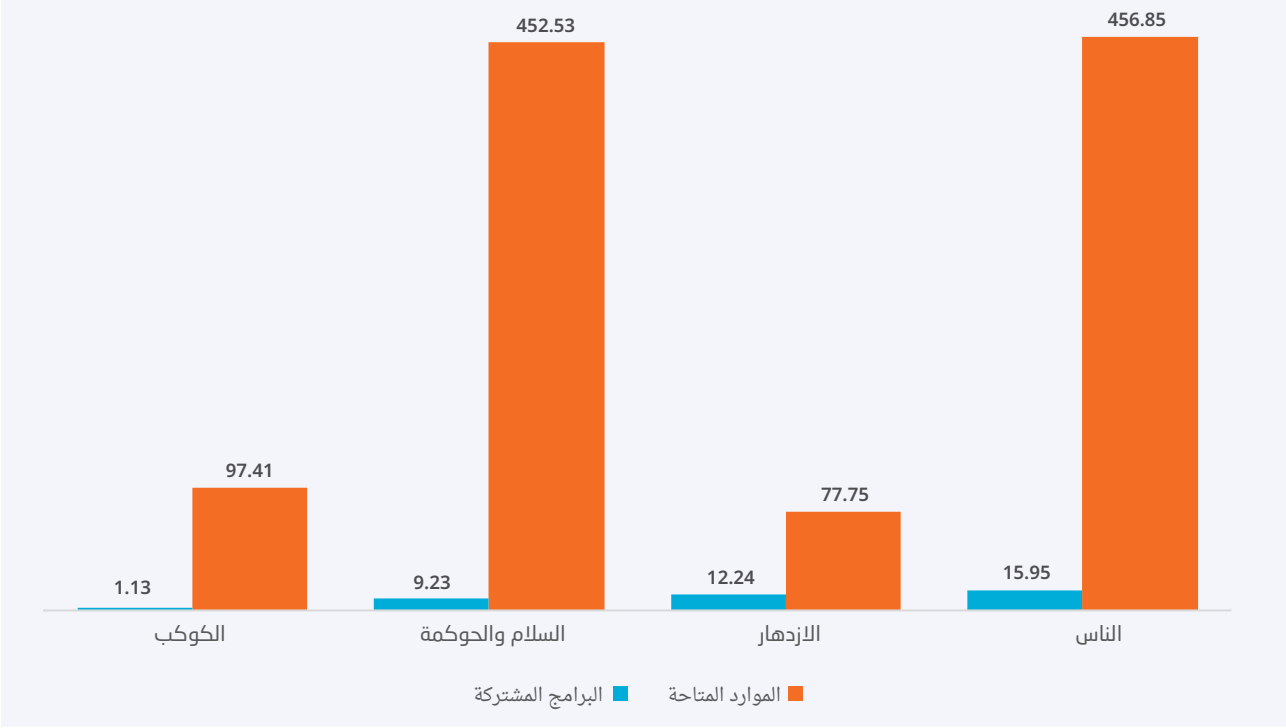

يبيِّن الشكل 5 المبلغ الإجمالي المخصَّص لكل أولوية استراتيجية، والمبلغ المخصَّص للبرامج المشتركة. وفي عام 2023، حدَّد فريق الأمم المتحدة القُطري هدفاً يتمثَّل في تخصيص 15 في المائة من التمويل المتاح بموجب إطار التعاون للبرامج المشتركة. وبلغت النسبة الفعلية حوالي 3.55 في المائة.

و سجّلت الأولوية الاستراتيجية «الازدهار» أعلى نسبة من التمويل المخصَّص للبرامج المشتركة بنسبة بلغت 16 في المائة تقريباً. وبلغت هذه النسبة 3 في المائة للأولوية الاستراتيجية «الناس»، و2 في المائة للأولوية الاستراتيجية «السلام والحوكمة»، ولم تبلغ سوى 1 في المائة للأولوية الاستراتيجية «الكوكب».

جيهي كو، متطوعة في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تدعم فريق الحماية المجتمعي في تقديم الخدمات الحيوية للاجئين واللبنانيين.
© برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/رنا سويدان، 2023.

الشكل 6. مقدار الموارد المتاحة والإنفاق لكل منظمة من منظمات الأمم المتحدة في عام 2023 (بملايين الدولارات)

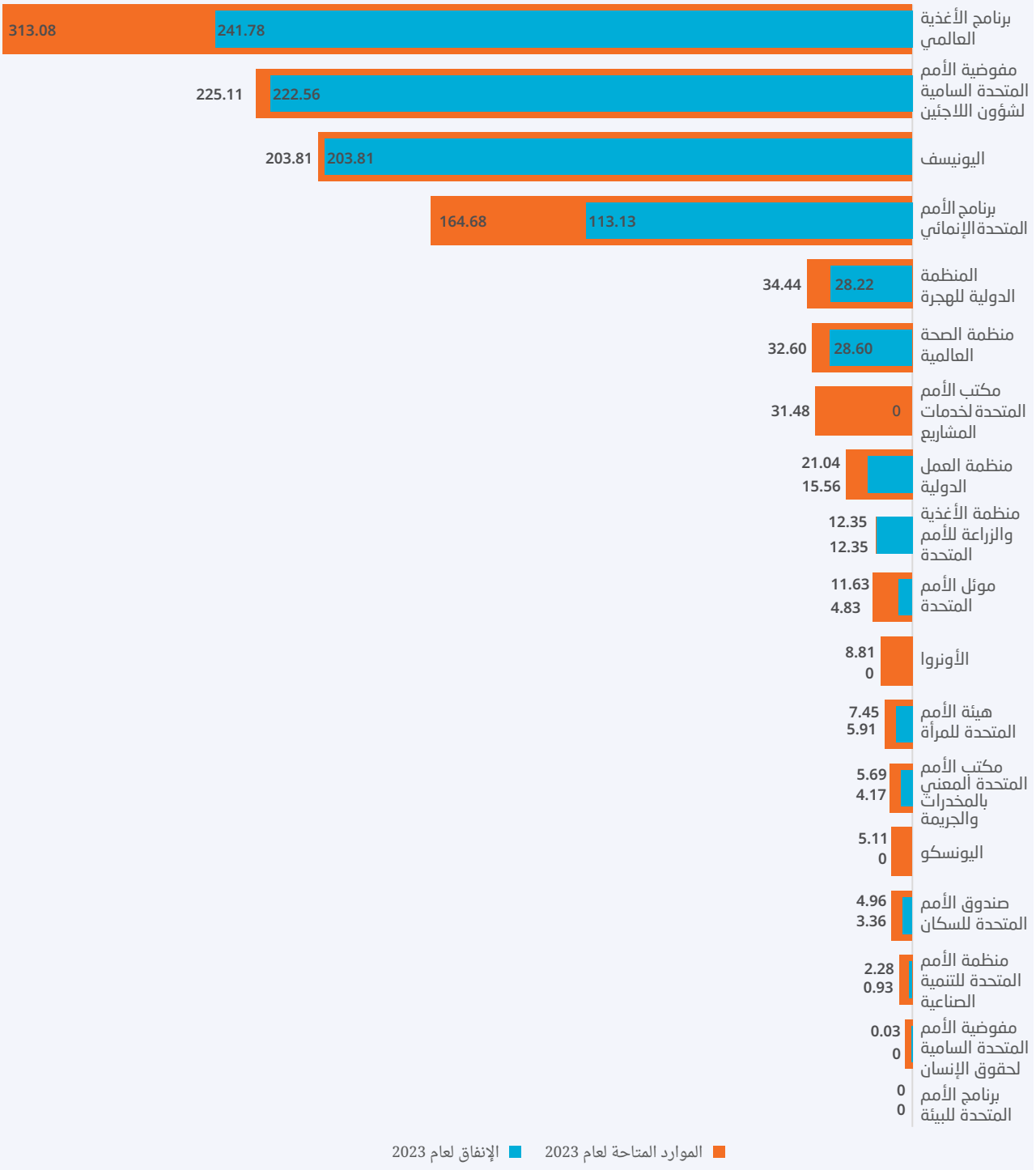

يبيِّن الشكل 6 مقدار التمويل الذي أُتيح لكل منظمة من منظمات الأمم المتحدة وصُرِف في عام 2023. وتستأثر خمس من المنظمات الثماني عشرة بنحو 86.78 في المائة من مجموع المبلغ المتاح.

وخُصِّص لبرنامج الأغذية العالمي الجزء الأكبر من التمويل بنسبة 28.87 في المائة تقريباً من إجمالي الموارد المتاحة لعام 2023. وخصِّصت نسبة 20.76 في المائة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين و18.79 في المائة لليونيسف. وبلغ معدل صرف التمويل لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة واليونيسف 100 في المائة. وبلغت هذه النسبة 98.87 في المائة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين و87.7 في المائة لمنظمة الصحة العالمية و81.94 في المائة للمنظمة الدولية للهجرة.

الشكل 7. الموارد التي يتيحها الشركاء المساهمون (بملايين الدولارات)

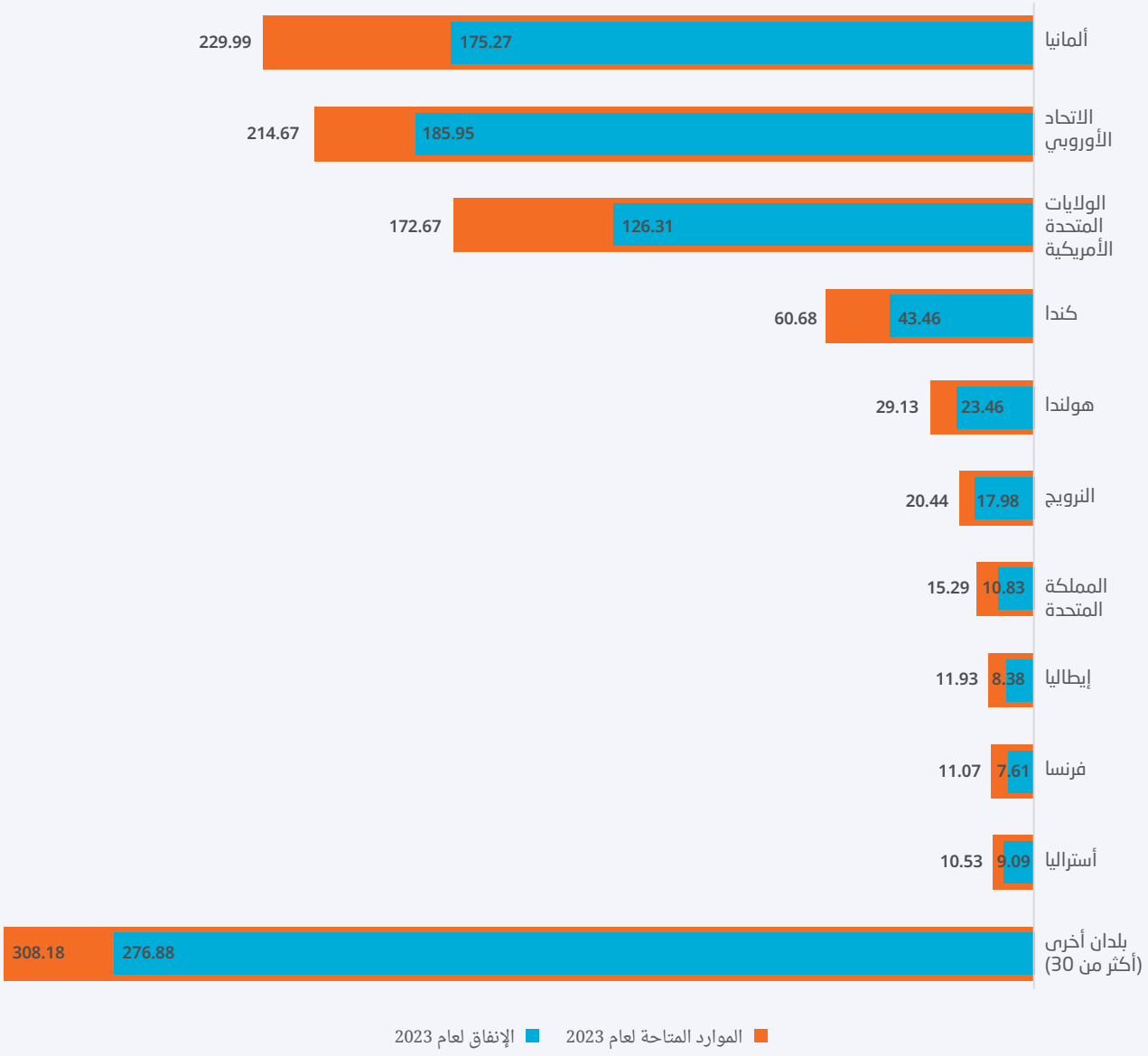

يبيِّن الشكل 7 الموارد التي أتاحها وصرفها كل شريك من الشركاء المساهمين في إطار التعاون في عام 2023. وكانت ألمانيا أكبر المساهمين بنسبة 21.2 في المائة من إجمالي الموارد المتاحة لعام 2023، تلاها الاتحاد الأوروبي بنسبة 19.8 في المائة والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 15.9 في المائة، وكندا بنسبة 5.6 في المائة، وهولندا بنسبة 2.7 في المائة.

أميرة سويدان، لاجئة فلسطينية في لبنان تقيم في مخيم البداوي للاجئين، تلعب مع زملائها في ملعب المدرسة. تعاني أميرة ضمور العضلات، وهي مصمِّمة على مواصلة تعليمها. © الأونروا/ميسون مصطفى، 2023.

3

آفاق المستقبل

3. آفاق المستقبل

يتمحوّر إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة حول أربع أولويات استراتيجية هي الناس، والازدهار، والسلام والحوكمة، والكوكب ويشتمل على أهداف متوسطة الأجل في شكل نتائج لكل منها.

وكان للحرب في غزة أثر مباشر على الوضع في لبنان، فقد طرحت تحدّيات إضافية لا يُستهان بها أمام عمل الأمم المتحدة في المجال الإنمائي. ولئن لا تزال أولويات إطار التعاون كلها ذات صلة للعام 2024، فإن عواقب الأحداث الجارية لم تتجلَّ بعد. وبالتالي، ستحتاج الأمم المتحدة إلى إيلاء الدعم الإنساني اهتماماً خاصاً في عام 2024.

وواصلت الأمم المتحدة تقديم الدعم لحكومة لبنان بغية الحرص على مواصلة المؤسسات العامة عملها، وإن كان بمستوى منخفض، في كافة القطاعات. وبفضل هذا الدعم، كُفلت استمرارية بعض الخدمات الأساسية للفئات الأكثر ضعفاً. ومع ذلك، فإن معظم المؤسسات العامة في لبنان على وشك الانهيار فقد اضمحلت قدرتها على التركيز على الحلول الأطول أجلاً، مثل الإصلاحات والتخطيط الإنمائي.

ونظراً لعدم اليقين الذي يواجه لبنان، وافقت الأمم المتحدة على تمديد إطار التعاون حتى عام 2026. وسيتيح ذلك تقييم الوضع في لبنان بقدر أكبر من الوضوح وتصميم إطار التعاون الجديد وفقاً لخطط حكومة لبنان ورؤيتها.

وفي عام 2024، ستواصل الأمم المتحدة صياغة خطة عمل مشتركة سنوية تأخذ في الاعتبار نتائج عملها في السنوات السابقة والدروس المستخلصة من العام الماضي. وسيكون ذلك بمثابة أداة حاسمة للارتقاء بالتنسيق والتعاون، وبالتالي الكفاءة، لا سيّما وأن الأمم المتحدة تتوقع أن يتواصل تخفيض الموارد المتاحة لها. وستولي الأمم المتحدة الأولوية لمشاركة الحكومة والتنسيق معها، فتنفيذ الإصلاحات، بما فيها تلك المصمَّمة بموجب اتفاق مع صندوق النقد الدولي، والبرامج الوطنية ضروري لتحقيق نتائج إطار التعاون.

وعملاً بالتزام الأمم المتحدة بالشفافية والمساءلة، ستُنشر خطة العمل المشتركة على نظام الإبلاغ الخاص بالأمم المتحدة UN-Info. وستُتاح البيانات للجميع على الموقع الالكتروني للأمم المتحدة في لبنان وبوابة بيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، شأنها شأن البيانات لعام 2023.

وستواصل الأمم المتحدة، تحت الإشراف العام للمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، السعي إلى تعميق فهمها للصلات بين إطار التعاون وخطة لبنان الجديدة للاستجابة بغية التشديد على الغرض من الإطار وهدفه العام. وستبحث كذلك في أفضل سبيل لتنسيق دعمها للحكومة بما يضمن مواصلة توفير الحد الأدنى من الخدمات واضطلاع الحكومة بمسؤولياتها، مع كفالة أثر متوسط وطويل الأجل وتجنُّب التبعية.

ولا تزال الأمم المتحدة تعتبر إطار التعاون أداة حاسمة لتعزيز التنسيق بين جميع الشركاء الرئيسيين في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيّما خلال الأوقات العصيبة. وستحرص اللجنة التوجيهية المشتركة برئاسة رئيس الوزراء والمنسق المقيم للأمم المتحدة على مواصلة الاضطلاع بمهام الرقابة.

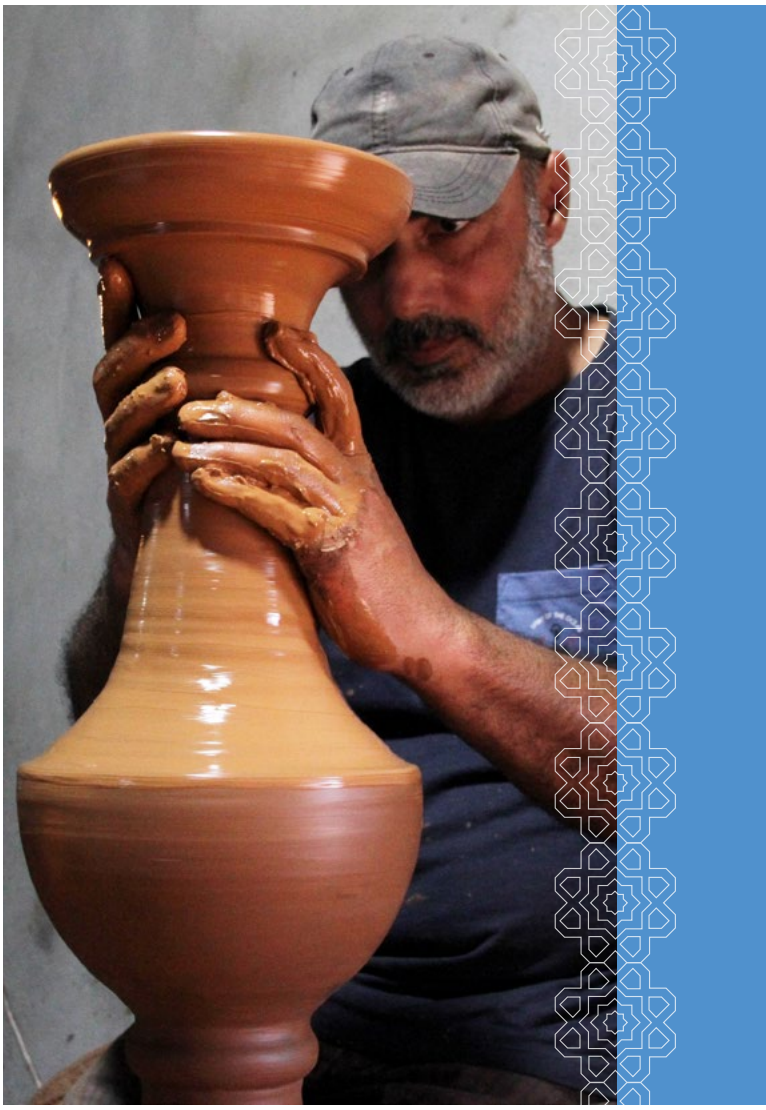

حرفيّ ماهر في جنوب لبنان يعمل على قطع لترميم قصر سرسق في بيروت.
© اليونسكو، 2023.

قائمة الأشكال

الشكل 1. إجمالي الموارد اللازمة والمتاحة والمنفقَة في عام 2023 حسب الأولوية الاستراتيجية، بملايين الدولارات 38
الشكل 2. إجمالي الموارد اللازمة والمتاحة والمنفقَة في عام 2023 حسب المخرجات 39
الشكل 3. تمويل دعم المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان والحفاظ على السلام 40
الشكل 4. توزيع الموارد المتاحة والإنفاق لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة 41
الشكل 5. الموارد المتاحة للبرامج المشتركة لعام 2023 42
الشكل 6. مقدار الموارد المتاحة والإنفاق لكل منظمة من منظمات الأمم المتحدة في عام 2023 43
الشكل 7. الموارد التي يتيحها الشركاء المساهمون 44

الحواشي

1 IPC, 2023.

2 WFP, 2023.

3 Lebanon: DIEM – Data in Emergencies Monitoring brief, round 6 (fao.org).

4 https://www.ilo.org/global/docs/WCMS_912950/lang--en/index.htm.

5 IOM Mobility Snapshot - Round 17; data from 28 December 2023.

6 القيم التقريبية بالدولار الأمريكي بناءً على سعر الصرف السائد في ذلك الوقت.

7 القيمة وفقاً للصندوق البلدي المستقل، بموجب المرسوم رقم 11937 المنشور في الجريدة الرسمية، عدد 35، بتاريخ 24 آب/أغسطس 2023.

8 Amid Lebanon's Perfect Storm of Crises, Water Demands Attention, Middle East Institute. https://www.mei.edu/publications/amid-lebanons-perfect-storm-crises-water-demands-attention.

9 لا تتاح بيانات عن النفقات.

10 لا تتاح بيانات عن النفقات.

11 «يتيح التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي ولانعدام الأمن الغذائي الحاد معلومات ذات صلة استراتيجية لصانعي القرار تركّز على الأهداف القصيرة الأجل بغية تفادي انعدام الأمن الغذائي الحاد الذي يهدّد الأرواح أو سُبُل العيش، أو التخفيف من حدّته، أو خفض معدلاته. ... وتشير الفئة 3 (الأزمة) إلى أن الأسَر المعيشية إما تواجه فجوات في الاستهلاك الغذائي تنعكس في سوء التغذية الحاد المرتفع أو فوق المعتاد، أو بالكاد تتمكن من تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية وإنما فقط باستنفادها أصول سُبُل العيش الأساسية أو اعتمادها استراتيجيات معيّنة للتصدّي للأزمات» (IPCinfo.org).

12 https://un-habitat.maps.arcgis.com/apps/MapSeries/index.html?appid=38ae429c3a9f4f3fa7622bcca2ed714e.

13 لا تتاح بيانات عن النفقات.

14 يشمل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني المنشآت والمنظمات والكيانات الأخرى التي تضطلع بأنشطة اقتصادية واجتماعية وبيئية خدمةً للمصلحة الجماعية أو العامة، استناداً إلى مبادئ التعاون الطوعي والمعونة المتبادلة والإدارة الديمقراطية والتشاركية والاستقلال الذاتي والاستقلالية وإيلاء الأولوية للناس والغرض الاجتماعي على رأس المال في توزيع الفوائض والأرباح واستخدامها، فضلاً عن الأصول. المصدر: https://www.ilo.org/global/topics/cooperatives/sse/WCMS_849066/lang--en/index.htm.

15 https://unicbeirut.org/UN-Habitat-Lebanon-Ministry-social-affairs-launch-roadmap.

16 وزارة المالية.

17 لا تتاح بيانات عن النفقات.

18 لا تتاح بيانات عن النفقات.

19 https://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2023.pdf.

20 تمثّل الأرقام الواردة في هذا القسم الاستعراض المالي العام لعام 2023 استناداً إلى البيانات المستردة من نظام UN INFO (13 حزيران/يونيو 2024).

الأمم المتحدة
لبنان

إطار التعاون | لبنان
LEBANON | COOPERATION FRAMEWORK

تابعوا الأمم المتحدة في لبنان

@UNLebanon @UN_Lebanon unitednationslebanon @UNLebanon_official

https://lebanon.un.org

صورة الغلاف:
© منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في لبنان/هادي بو عياش، 2023.